

«المركزي» يحدد 59 مؤسسة مالية لاستبدال العملة



أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم /706/ المتضمن الجهات المعتمدة لتنفيذ عملية استبدال العملة السورية من خلال المؤسسات المالية المرخصة والخاضعة لرقابته.

| تفاصيل أكثر على الموقع

24
صفحة

alhurriyah.sy

الحرية

وطن الكلمة



صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

الأربعاء 11 رجب 1447 هـ | 31 كانون الأول 2025 م | العدد 21

10 | رحلة البحث عن غاز سوري بـ«أيدٍ سورية».. حفارة محلية تعود للحياة بكفاءة وطنية في ظل التحديات

من «إدلب خضراء» إلى سوريا الخضراء..

الزراعة تحصد الأمن الغذائي وتصنع الازدهار في 2026



ولادة جديدة لليرة.. سوريا تُزيل عبثي الصفر وتعيد تعريف قيمة أموالها



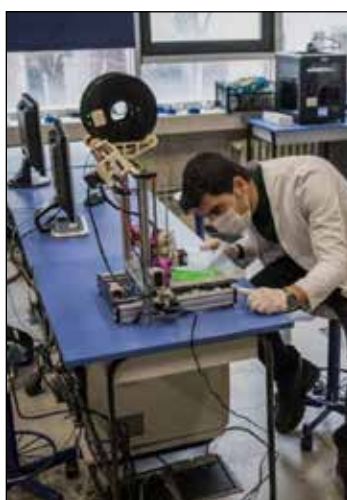
11 | اقتصاد

دعم حوامل
الطاقة بالقطاعات
الإنتاجية يعيد
التوازن الى السوق
المحلية



22 | مجتمع

إعادة الإعمار
تبدأ من التعليم
المهني والتجربة
الفنلندية نموذج
يحتذى



ترامب: الرئيس أحمد الشرع رجل قوي ويقوم بعمل جيد

الحرية - متابعة

أشاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالجهود التي يبذلها الرئيس أحمد الشرع من أجل سوريا، معرباً عن أمله في أن تتوصل سوريا وإسرائيل إلى تفاهم مشترك. ونقلت وسائل إعلام عن ترامب قوله خلال استقباله رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي في ولاية فلوريدا: "أحترم الرئيس الشرع، فهو رجل قوي ويقوم بعمل جيد من أجل ازدهار بلاده"، مضيفاً أنه يأمل في تحقيق تفاهم بين سوريا وإسرائيل. وكان ترامب قد أكد في السادس عشر من الشهر الجاري أن ما حدث في سوريا هذا العام كان مذهلاً، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تسعى لضمان السلام الدائم في الشرق الأوسط، وأن ديمقراطية جزء لا يتجزأ من هذا السلام. وفيما يخص قطاع غزة، أعرب ترامب عن رغبته في الوصول سريعاً إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، مؤكداً مساعيهِ لخلق زخم جديد للاتفاق الذي يواجه عقبات تحول دون تقدمه.

ويواصل الاحتلال الإسرائيلي خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في العاشر من تشرين الأول الماضي، عبر اعتداءات متواصلة على الفلسطينيين في القطاع، إضافة إلى عرقلة ومنع تدفق المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى المناطق المنكوبة.

الخارجية تعلن تعليقاً مؤقتاً للمعاملات القنصلية المرتبطة بالرسوم المالية

محمد يعقوب العمر أن هذا الإيقاف يشمل كافة المعاملات التي تتطلب تسديد رسوم مالية، موضحاً أن القرار يأتي انسجاماً مع الترتيبات الفنية والمالية المرتبطة بنهاية العام وبداية العام الجديد، بهدف ضبط الإجراءات المحاسبية في جميع البعثات. وأشار إلى أن الخدمات القنصلية ستستأنف بشكل طبيعي صباح يوم الاثنين 5 كانون الثاني 2026، داعياً المراجعين إلى الالتزام بهذا التوقف المؤقت حتى موعد استئناف العمل.

الحرية - متابعة

أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين، عن تعليق مؤقت للأعمال القنصلية «المدفوعة» في جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية السورية، وذلك اعتباراً من صباح الأربعاء 31 كانون الأول 2025 وحتى مساء الأحد 4 كانون الثاني 2026. وأكد مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية



موطن قدم في القرن الأفريقي والتحكم بمضيق باب المندب..

هدف «إسرائيل» من الاعتراف بأرض الصومال

الحرية - دينا الحمد

أطماع كيان الاحتلال الإسرائيلي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر ليست جديدة أو طارئة، بل كانت واضحة منذ نشوئه، وتتجلى في محاولاته المستمرة للسيطرة على مضيق باب المندب والتحكم به وفرض سياساته على العديد من دول المنطقة. وقد ظهر ذلك عبر العقود الماضية في أكثر من قضية، بدءاً بسد إثيوبيا على النيل للضغط على مصر والسودان، وصولاً إلى وضع قدمه في جزر البحر الأحمر وإريتريا، وانتهاءً بمحاولته اليوم العبث بوحدة الأراضي الصومالية.

فكيان الاحتلال يسعى من خلال الاعتراف بجزء من الصومال كدولة مستقلة عن جمهورية الصومال إلى تقسيم البلد من جهة، وحجز موطن قدم له لدى الانفصاليين من جهة أخرى، ليكون هذا الموقع منطلقاً للسيطرة على مضيق باب المندب، والتجسس على دول منطقة القرن الأفريقي والدول العربية في الجزيرة العربية، إضافة إلى بناء قواعد عسكرية يستخدمها في العدوان على أي دولة لا تتوافق مع أجنداته وسياساته.

لكن ليس كل ما يخطط له نتنياهو وحكومته قابلاً للتطبيق، إذ يشكل رفض

لاستقرار منطقة القرن الأفريقي، ومشهداً على أن ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ودستوره يحترم وحدة وسيادة وسلامة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية، وينسحب هذا الموقف على الموقعين العربي والإفريقي، حيث دعت جميع الأطراف إلى الحفاظ على استقرار الصومال ووحدته باعتباره ركيزة

المجتمع الدولي لتقسيم الصومال العقبة الكبرى أمام أطماعه، فقد صدرت مواقف عديدة رافضة لاعتراف كيان بـ «أرض الصومال»، وكان الحراك الدبلوماسي العربي والأوروبي والأممي ضد هذه الخطوة خير شاهد.

الاتحاد الأوروبي دعا إلى احترام وحدة أراضي الصومال، مؤكداً أن ذلك أمر محوري



أساسية للأمن في المنطقة، محدّرة من أي خطوات قد تقوّض هذا المسار، ومؤكدة على ضرورة إطلاق حوار جاد وبناء بين الحكومة الصومالية والسلطات في الإقليم الساعي للانفصال لحل الخلافات القائمة منذ أمد طويل.

وعلى الصعيدين العربي والإسلامي، أعلنت 21 دولة عربية وإسلامية أول أمس السبت رفضها للخطوة الإسرائيلية، ووصفت في بيان مشترك الاعتراف الإسرائيلي بإقليم أرض الصومال بأنه سابقة خطيرة وتهديد مباشر للسلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، وأكد البيان أن الاعتراف باستقلال أجزاء من أراضي الدول يشكل خرقاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً مباشراً لمبادئ السيادة ووحدة الأراضي، مشدداً على الرفض القاطع لأي ربط بين هذه الخطوة ومخططات تهجير الشعب الفلسطيني خارج أرضه.

جدير بالذكر أنه عقب الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال كدولة، عبرت مقديشو عن رفضها للخطوة، وقال رئيس الوزراء الصومالي حمزة عدي بري لوسائل الإعلام إن إعلان نتنياهو يمثل عدواناً مباشراً على السيادة الصومالية، وهو يسعى إلى الحصول على موطن قدم في القرن الأفريقي والتحكم في مضيق باب المندب.

بصراحة

الليرة القوية

عمران محفوض

”لا صوت يعلو فوق صوت المصرف المركزي“.. ثقة مطلقة يجب أن تكون هي السائدة مالياً ونقدياً على ساحة الوطن؛ فالوقت ليس متاحاً للاجتهادات أو التوقعات حول ما ستؤول إليه الأمور بعد طرح العملة الجديدة للتداول النقدي، وليعلم الجميع أن حذف الأصفار ليس عصا سحرية، بل هو أداة قوية ورمزية مرهون نجاحها بوجود إرادة حكومية حقيقية لتنفيذ إصلاحات اقتصادية مؤلمة لكنها ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للتضخم الذي تجاوز سقف الـ 120% خلال العام الماضي.

ورغم أن خطوة ”المركزي“ ليست جديدة في أدبيات الاقتصاد النقدي العالمي، إلا أنها أعادت فتح الباب أمام نقاش واسع؛ ماذا يعني حذف الأصفار فعلياً؟ وهل يمكن لمثل هذا الإجراء أن يحسن الواقع الاقتصادي والاجتماعي؟ أم إن التجارب الدولية تؤكد أن «استبدال العملة» دون إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة لا يتجاوز كونه خياطة فتق في ثوب مهترئ..!

بالتأكيد هذا النوع من النقاش لن يكون بين عامة الناس، وإنما هو اللغة الجامعة لرجال الأعمال وأصحاب الفكر الاقتصادي الأكاديمي، فيما رغبات المواطن العادي من عملية حذف الأصفار بسيطة ويتركز معظمها بتمكنه من ”دحش“ الأوراق النقدية في جيبه بدل حملها داخل أكياس أو كما يقول ”شواللات“ بعد كل عملية بيع أو شراء أو قبض راتب وأجر شهري، إضافة إلى طموحه بأن ينعكس استبدال العملة على أسعار السلع والخدمات انخفاضاً واضحاً ودائماً يساهم في تحسين مستواه المعيشي.

النقاش بحد ذاته حالة إيجابية سواء جرى بين مفكرين أكاديميين أو رجال أعمال ومنتجين أو انتقل إلى عامة الناس شرط أن يدعم مشروع الليرة القوية، ويساهم في إنجاحه، هدف يجب أن نتعاون جميعاً؛ مؤسسات عامة وخاصة، ومواطنين على تحقيقه كونه يشكل مساراً جديداً نحو الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وجذب الاستثمارات، وعلينا أن نقنع أنفسنا بأن منافع العملة الجديدة واقعة لا محالة ..

– تبسيط المعاملات المصرفية والمحاسبية، وتسهيل إعداد الفواتير وتسعير السلع، ما يعزز من فعالية النظام المالي.

– تحدث عملية استبدال العملة أثراً نفسياً إيجابياً يشعر المواطن بأن الليرة أصبحت أقوى وأكثر استقراراً، خاصة إذا ترافق الاستبدال مع إصلاحات اقتصادية حقيقية.

– تُعطي العملة الوطنية الجديدة انطباعاً بالاستقرار والتطور الاقتصادي والاستثماري السوري على الساحة الدولية.

– تجعل المواطنين يفضلون استخدام العملة الوطنية بدلاً من العملات الأجنبية، لا سيما في المعاملات التي تشهد «دولرة» واسعة.

– تقلل عملية استبدال العملة من حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتجعل الرقابة المالية أكثر فعالية.

باختصار؛ يجب أن تتزامن عملية استبدال العملة مع إصلاحات مصرفية وسياسات نقدية صارمة لمعالجة الأسباب الجذرية للتدهور، حيث إن الإجراء بحد ذاته لا يعالج المشكلات الاقتصادية الأساسية، لأن قوة العملة الجديدة مرتبطة بقدرة موارد الدولة على دعمها، وتوفير بيئة إنتاجية متنوعة ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة.

ثقة واستقرار.. سوريا تطلق العملة الجديدة بحضور الرئيس الشرع



كانت تساوي حوالي 90 دولاراً، كانت تتطلب حمل 200 قطعة نقدية من فئة 5000 ليرة، بينما الآن ستكفي 20 قطعة من فئة 500 ليرة الجديدة، ما يسهل حركة التجارة الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

نجاح الإصلاح مرتبط بالتوازن النقدي

الخبير الاقتصادي وعضو جمعية المحللين الماليين الدكتور فراس حداد يؤكد أن استبدال العملة خطوة مهمة ضمن استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، لكنه يحذر من أن نجاحها مرتبط بعدة عوامل حاسمة، يقول حداد:

يجب تهيئة الظروف المناسبة لضمان استقرار الكتلة النقدية، حتى لا تشكل السيولة عاملاً يقيّد النشاط الاقتصادي في حال نقصانها، ومن جهة أخرى، لا تؤدي زيادتها إلى عودة التضخم وفقدان النمو الحقيقي. هذا فيما يتعلق بدور الكتلة النقدية كأحد الوسائل النقدية، أما العملة بحد ذاتها فلها وظيفة تسهيل التداول وحذف صفرين سيؤدي إلى ذلك، إذ سيتم إصدار فئات بقيمة أعلى أمام الدولار، مثل فئة 100 ليرة الجديدة التي تساوي حوالي 2025 دولار، و 500 ليرة التي تساوي حوالي 4.5 دولار، في حين كانت أعلى فئة فيما سبق 5000 ليرة تساوي أقل من نصف دولار.

وأضاف حداد، هذا التغيير سيسهل التداول بشكل كبير، فالمليون ليرة سابقاً كانت تحتاج إلى حمل 200 قطعة نقدية، أما الآن فستكفي 20 قطعة من فئة 500 ليرة الجديدة. ونطمح أن يكون عاملاً إيجابياً مثلما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية عند استبدال المارك الألماني، ما أعطى نوعاً من الثقة والإيجابية لدى المتداولين وقادة النمو الاقتصادي. ويشير حداد إلى أن استبدال العملة السورية ليس مجرد إجراء رمزي، بل هو خطوة عملية ضمن مسار الإصلاح الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير شكل العملة القديمة التي كانت مرتبطة بذاكرة السوريين لمنظومة فساد طويلة، ما يجعل هذه الخطوة عملية ورمزية في آن واحد، ويؤكد أن نجاحها يتطلب متابعة مستمرة لضمان استقرار الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

المواطن والسوق: انعكاسات ملموسة للتغيير

التجربة اليومية ستشهد أثراً مباشرة: من تسهيل معاملات البيع والشراء، وتقليل تعقيدات النقود الورقية، إلى تعزيز الثقة لدى التجار والمواطنين على حد سواء. فالتعامل اليومي مع فئات أعلى يجعل الحركة المالية أكثر انسيابية، ويسهل التسويات المالية الصغيرة والكبيرة، ويخفف الضغط على المحافظ والمحال التجارية.

كما أن التغيير الرمزي في تصميم العملة، بعيداً عن رموز النظام السابق، يعكس رغبة الدولة في إعادة الثقة للمواطنين، وربط الإصلاح النقدي بمفهوم الشفافية والإدارة الاقتصادية السليمة، بعيداً عن الموروثات السابقة المرتبطة بالفساد.

الحرية – آلاء هشام عقدة

شهدت سوريا أمس حدثاً اقتصادياً بارزاً يتمثل في الانطلاقة الرسمية لإطلاق العملة السورية الجديدة، بحضور السيد الرئيس أحمد الشرع، في خطوة وصفها الخبراء بالعملية والرمزية في آن واحد. يأتي هذا الإصدار في توقيت حساس بعد سنوات من التحديات الاقتصادية والمالية، حيث يسعى إلى تنظيم السوق وتعزيز الثقة بالليرة السورية، وتسهيل المعاملات اليومية للمواطنين.

وأكد الرئيس الشرع أن الاقتصاد السوري يسير بخطى ثابتة، مشدداً على أن ثماره الإيجابية ستظهر تدريجياً، وأن البلاد تخوض مرحلة جديدة بعيدة عن تقديس الأشخاص. وأوضح أن العملة الجديدة ركزت على تمثيل السلع والخدمات المتوافرة في الدولة السورية، ما يجعلها خطوة عملية ورمزية في الوقت نفسه.

وأضاف: الإصدار يهدف إلى تسهيل المعاملات اليومية وتنظيم السوق، وليس لتحسين الاقتصاد بشكل مباشر، وإنما لتعزيز الثقة والشفافية، مشدداً على ضرورة الاعتماد على مصرف سوريا المركزي كمصدر رسمي للمعلومة والابتعاد عن الإشاعات.

استبدال العملة:

خطوة عملية ورمزية للتداول اليومي

تأتي العملة الجديدة مع حذف صفرين من الفئات النقدية، وتغيير شكل الأوراق القديمة التي كانت تحمل رموز النظام السابق، في مسعى واضح لإزالة رموز الماضي المرتبطة بمنظومة فساد طويلة، وتقديم أداة عملية تسهل التداول اليومي.

هذا التغيير لا يقتصر على الشكل فقط، بل يحمل أهمية عملية كبيرة للمواطن والأسواق، إذ سيقلل الحاجة إلى حمل كميات كبيرة من النقد، ويخفف التعقيدات المرتبطة بالمعاملات اليومية والتجارية. فمثلاً، المليون ليرة السابقة، والتي



الرئيس الشرع: إطلاق العملة السورية الجديدة بداية مرحلة اقتصادية جديدة

الحرية – متابعة

أكد الرئيس أحمد الشرع خلال جلسة حوارية في حفل إطلاق العملة السورية الجديدة أن حدث تبديل العملة يمثل أمول مرحلة سابقة لا مأسوف عليها، وبداية مرحلة جديدة يطمح لها الشعب السوري وشعوب المنطقة المتألمة بالواقع السوري الحديث. وأوضح الشرع أن موضوع استبدال العملة استغرق نقاشات طويلة، مشيراً إلى وجود تجارب متعددة حول العالم في هذا المجال، نصفها نجح ونصفها لم ينجح، ما يجعل العملية دقيقة جداً في تحول الحالة النقدية. وبيّن الرئيس أن نزع صفرين من العملة القديمة لا يعني تحسين الاقتصاد بشكل مباشر، وإنما يهدف إلى تسهيل التعاملات المالية، مؤكداً أن تحسين الاقتصاد يركز أساساً على زيادة معدلات الإنتاج وخفض البطالة، إضافة إلى تعزيز الحالة المصرفية التي وصفها بأنها "شرايين الاقتصاد".

وشدد الشرع على أن مرحلة التحول حساسة وتتطلب الهدوء وعدم الغزع بين الناس، داعياً المواطنين إلى عدم الإسراع في التخلص من العملة القديمة، إذ سيتم استبدالها بالجديدة وفق جدول زمني محدد وضعه المصرف المركزي، محذراً من أن الإلحاح على تبديلها قد يضر بسعر صرف الليرة السورية.

كما أشار إلى أن ثقة المواطن بالليرة السورية جزء من الثقة بالاقتصاد الوطني، الذي تعرض لضرر خلال السنوات الماضية نتيجة انهيار عدة قطاعات، إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف الكبير الذي تسبب بفقدان الثقة بالعملة الوطنية ولجوء الناس لاكتنازها في البيوت بعيداً عن المصارف.

تعليمات تنفيذية واحتفالية رمزية من المصرف المركزي

وأصدر مصرف سوريا المركزي في وقت سابق اليوم بعض التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 293 لعام



والتحديث، بمشهد يعكس روح الانتماء، ويجسد لحظة وطنية تُضيء الذاكرة وتبعث الأمل. وتمثل التعليمات التنفيذية لمرسوم استبدال العملة رقم 293 لعام 2025 خطوة تنظيمية مهمة، تأتي إيذاناً بدء المرحلة العملية من هذا الاستحقاق الوطني، ولتوضيح الآليات والإجراءات المعتمدة بما يضمن سلامة التنفيذ، وحماية حقوق المواطنين، وتعزيز الثقة بالمنظومة النقدية ضمن إطار قانوني واضح ومنظم. واعتبر حاكم المصرف المركزي أن صدور التعليمات التنفيذية تأكيد على الجاهزية للانتقال إلى مرحلة جديدة قائمة على الاستقرار والتحديث، وبما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

2025 المتعلق بإطلاق العملة السورية الجديدة، على أن تنشر كل تفاصيل التعليمات التنفيذية لاحقاً مع نشر المرسوم المذكور. وكان حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية قد أعلن أنه ستنتم إضاءة واجهة المصرف مساء اليوم بألوان العلم الوطني السوري، لتتحول بعدها الإضاءة إلى عرض بصري لفئات العملة الجديدة، في رسالة تجمع بين الرمزية والهوية والثقة بالمستقبل. وأوضح الحصرية في منشور عبر صفحته على فيسبوك أن هذه الإضاءة ستكون جزءاً من احتفالات سوريا بإطلاق العملة الجديدة، لتؤكد الاستمرارية والثبات، وتربط بين تاريخ الوطن وخطواته القادمة نحو الاستقرار

مجلس الإفتاء الأعلى يحسم الجدل حول «حذف الأصفار» من العملة الوطنية



اليد باليد ومبدأ الفورية

وبيّن خليلو أن البيان الفقهي الدقيق أكد ضرورة التسليم والتسلم المباشر (بدأ بيد) في حال تبديل العملات الورقية لضمان الشفافية. وفي الوقت ذاته، اعتبر ظهور الرصيد المحدث في الحسابات البنكية بمثابة "القبض الحكمي" الذي تبرأ به الذمة. حيث يعكس هذا الربط بين الفقه والواقع المصرفي وعي المؤسسة الدينية بأليات الاقتصاد المعاصر وحرصها على سد الثغرات التي قد تؤدي إلى النزاع.

إن هذا البيان لا يمثل مجرد توجيهات دينية، بل هو ميثاق أخلاقي لتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية، فنجاح أي خطوة نقدية يعتمد في جوهره على تكاتف الوعي المجتمعي مع الضوابط القانونية، ومع هذا الحسم، تقع المسؤولية اليوم على عاتق التجار والمتعاملين لترجمة هذه المبادئ إلى واقع عنوانه الأمانة، وغايته المصلحة العامة، وضمانته حفظ حقوق الجميع دون زيادة أو نقصان.

صيانة الحقوق والالتزامات

وشدد الخبير الاقتصادي على أن كل أشكال الالتزامات المالية، من ديون مؤجلة، وعقود تجارية، ومهور مؤخرة، تظل محفوظة شرعاً وقانوناً، لافتاً إلى أن هذا التأصيل يقطع الطريق على أي محاولة للتصل من الالتزامات السابقة أو المطالبة بزيادات غير مبررة تحت ذريعة تغير المسمى النقدي.

حرمة الاستغلال..

جدار حماية ضد التلاعب

ولفت خليلو إلى أن النقطة الأكثر جوهرية في البيان هي التصدي الحازم لظاهرة استغلال الفترات الانتقالية لرفع الأسعار. فقد اعتبر المجلس أن أي محاولة للانتقاص من حقوق الناس أو استغلال حالة التبدل لتحقيق أرباح غير مشروعة تندرج تحت باب "الظلم وأكل أموال الناس بالباطل"، وهو ما يقع في دائرة المحرمات شرعاً.

من هذا المنطلق، أشار الخبير الاقتصادي الدكتور حسام عيسى خليلو إلى أن المجلس العلمي الفقهي (الجهة المصدرة للفتوى) أصدر بياناً يرسخ مبادئ العدالة المالية، مؤكداً أن التحديث النقدي يجب أن يوازيه التزام أخلاقي صارم يحفظ الحقوق من الهضم أو الضياع.

تنظيم إداري لا يمس جوهر القيمة

وأوضح خليلو أن البيان حسم اللبس حول عملية حذف الصفرين من العملة الوطنية، معتبراً إياها إجراءً تنظيمياً تقنياً يهدف إلى تيسير المعاملات اليومية وتبسيط الحسابات المالية.

مبيناً أن هذا التوضيح يزيل المخاوف المتعلقة بتآكل الثروات، وأن التغيير يطول "الشكل الرقمي" للعملة دون أن يمتد إلى قوتها الشرائية الفعلية في سياق الالتزامات القائمة، حيث يضع هذا التوصيف الشرعي العملية في إطار "المصلحة العامة".

الحرية – لوريس عمران

في اللحظات التاريخية التي تمر بها النظم النقدية، تبرز الحاجة الملحة ليس فقط للقوانين الإدارية، بل للضوابط القيمية والشرعية التي تحمي حقوق الأفراد وتضمن تماسك المجتمع. ومع إعلان الجهات المعنية عن إجراءات تنظيمية تطول العملة الوطنية، كان لزاماً على المؤسسة الدينية أن تدلي بدلوها لقطع الطريق أمام التفسيرات المغلوطة والممارسات الاستغلالية.



العملة السورية الجديدة..

بين آمال المواطنين وتقييم الخبراء مع بداية عام جديد

الحرية – جهاد اصطياف

يتصدر الحديث عن طرح العملة السورية الجديدة اهتمام الشارع الحلبى، مع اقتراب بداية العام الجديد، وسط آمال واسعة بأن تشكل هذه الخطوة تحولاً إيجابياً ينعكس على الحياة اليومية للمواطنين، ويخفف من الأعباء العملية والنفسية المرتبطة باستخدام العملة الحالية.

خطوة عملية ومعنوية

يرى عدد من المواطنين في مدينة حلب أن إصدار فئات نقدية جديدة يحمل جانباً عملياً مهماً، يتمثل في تخفيف عبء حمل كميات كبيرة من النقود، في حين يشير الدكتور خالد اصطياف خلال تصريح لصحيفتنا "الحرية" إلى أن الفرق بات واضحاً بين حمل مبالغ تصل إلى ملايين الليرات وبين حمل فئات أقل عدداً وأكثر سهولة في التداول، ما يسهل عمليات الشراء والتنقل اليومي.

ويعبر التاجر محمد أحمد عن أمله بأن يعكس تصميم العملة الجديدة الهوية الحضارية والتاريخية لسوريا، بما تحمله من رموز مرتبطة بالحضارة العربية والسورية، بعيداً عن أي صور أو رموز تمجد أشخاصاً أو أنظمة سابقة، معتبراً أن هذا الجانب المعنوي لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي، لما له من أثر نفسي إيجابي يعزز الشعور بالانتماء وبداية مرحلة جديدة.

كما تداول مواطنون عبر وسائل



طرح عملة جديدة أو فئات نقدية أكبر يعد إجراء تنظيمياً وتقنياً بالدرجة الأولى، يهدف إلى تسهيل التداول النقدي وتقليل التكاليف اللوجستية المرتبطة بالطباعة والنقل.

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن إصدار العملة بحد ذاته لا يؤدي تلقائياً إلى تحسن في القيمة الشرائية أو انخفاض الأسعار، ما لم يترافق مع حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة، تشمل ضبط التضخم، وتحفيز الإنتاج، وتعزيز الثقة بالسياسات النقدية والمالية، لكنه يؤكد في الوقت ذاته أن التوقيت مع بداية عام جديد يمنح الخطوة بعداً نفسياً إيجابياً، وقد يساهم في تعزيز الثقة العامة إذا أديرت العملية بشفافية ووضوح.

ويتوقع مختصون أن ينعكس طرح العملة الجديدة على تسهيل التعاملات اليومية، وتقليل الاعتماد على حمل كميات كبيرة من النقد، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار، كما قد يساهم في تحسين صورة العملة محلياً، شرط أن يكون جزءاً من رؤية اقتصادية متكاملة.

إعادة التوازن للحياة المعيشية

بين تطلعات المواطنين وتقييم الخبراء، تبقى العملة السورية الجديدة خطوة تحظى بترقب واسع، تحمل في طياتها أبعاداً عملية، ونفسية، ورمزية، ومع بداية عام جديد، يأمل المواطن السوري أن تكون هذه الخطوة فاتحة لمرحلة أفضل، تعيد التوازن للحياة المعيشية، وتعزز الثقة بمستقبل اقتصادي أكثر ازدهاراً واستقراراً.

الليرة السورية تتمتع بقوة شرائية أعلى، حيث كانت مبالغ بسيطة كفيلة بتأمين احتياجات أسرة ليوم كامل، وتأمل سعاد مهنا ربة منزل أن تكون العملة الجديدة خطوة أولى ضمن مسار اقتصادي أوسع يعيد تدريجياً لليرة جزءاً من قيمتها المفقودة.

خطوة تنظيمية لا تكفي وحدها

من جانبه، يوضح الخبير الاقتصادي فادي حمود في حديثه لصحيفتنا " الحرية " أن

التواصل الاجتماعي معلومات غير مؤكدة حول ميزات تقنية محتملة للعملة الجديدة، مثل مقاومتها للماء والرطوبة، واحتوائها على لغة برايل لخدمة المكفوفين، ويؤكد هؤلاء أنه في حال تحقق ذلك، فسيعد إنجازاً إنسانياً متقدماً، نظراً لقلة العملات العالمية التي تراعي احتياجات ذوي الإعاقة البصرية.

الحنين لقيمة الليرة

لا يخف على كثير من المواطنين حنينهم إلى الفترات التي كانت فيها

نجاح استبدال العملة مرهون بالشفافية وتوعية المواطن

الحرية – منال الشرع

قدّم الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد رؤية تحليلية شاملة للآليات المثلى التي يجب اتباعها خلال فترة استبدال العملة السورية، مؤكداً أن نجاح هذه العملية الوطنية يعتمد بشكل أساسي على تكثيف حملات التوعية وتنظيم الإجراءات المصرفية لضمان استعادة ثقة المواطنين.

فترة استبدال مرنة وقابلة للتמיד

وأوضح الدكتور محمد في تصريحه لـ"الحرية" أن التعليمات التنفيذية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي هي المرجعية الأساسية لعملية الاستبدال. وقال: حددت فترة الاستبدال المبدئية بثلاثة أشهر، لكن هذا الإطار الزمني ليس جامداً، بل يمكن تمديده بناءً على الأوضاع الميدانية ونسبة الكتلة النقدية التي يتم استبدالها .

وأضاف: يتحدث المصرف المركزي عن وجود كتلة نقدية ضخمة تقدر بنحو 42 تريليون ليرة سورية خارج القطاع المصرفي الرسمي، والهدف هو استقطابها بالكامل، لذلك، من المرجح جداً أن نشهد تمديداً للمهلة بعد تقييم نتائج الأشهر الثلاثة الأولى لضمان تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي

1000 منفذ للاستبدال.. والتحدي بالتنظيم

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للعملية، أشار الدكتور محمد إلى أن تجهيز ألف منفذ للتبديل وست وستين

عملائه الحاليين أو العملاء العابرين، يمكن تحقيق ذلك عبر حلول مبتكرة مثل استخدام التطبيقات المصرفية لحجز المواعيد مسبقاً، وهو ما يمنع الازدحام ويضمن سلاسة الإجراءات.

وأن تفعيل نظام الدور في الفروع أمر حيوي، كما يجب على المصارف، وخاصة العامة منها، توزيع السيولة الجديدة بما يلبي احتياجات عملائها أصحاب الحسابات المختلفة. التنظيم الجيد هو مفتاح عبور هذه المرحلة بنجاح يواجه مصرف سوريا المركزي تحدياً اقتصادياً ولوجستياً ضخماً، يتمثل في إعادة دمج كتلة نقدية هائلة تُقدر بـ 42 تريليون ليرة سورية، تتداول حالياً خارج القنوات المصرفية الرسمية. وفي هذا السياق، يقدم الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد رؤيته التحليلية لأبعاد هذه العملية المعقدة، التي تهدف إلى دفع جميع حائزي المدخرات بالعملة المحلية نحو استبدالها عبر القنوات الرسمية التي حددها المصرف.

الهدف الاستراتيجي: إعادة 42 تريليون ليرة إلى النظام المصرفي

ويؤكد الدكتور محمد أن جوهر خطة مصرف سوريا المركزي هو معالجة قضية وجود 42 تريليون ليرة سورية خارج المنظومة المصرفية. وأوضح أن هذه الخطوة مصممة ليس فقط للتخفيف، بل لإلزام كل من يمتلك أموالاً ومدخرات بالعملة الحالية، بإيداعها واستبدالها عبر المنافذ المعتمدة التي أعلن عنها المصرف المركزي.

شركة مساندة، عبر شبكة المصارف العامة والخاصة، يعتبر خطوة جيدة وقادرة نظرياً على استيعاب حجم العملية. لكنه شدد على أن نجاح هذه الشبكة مرهون بعوامل حاسمة، قائلا: تنظيم العملية يتطلب بالدرجة الأولى تكثيف الحملات التوعوية من قبل المصرف المركزي، يجب أن نرى ظهوراً إعلامياً متتالياً للمسؤولين لشرح تفاصيل العملية، وتوعية المواطنين بأنها إجراء طبيعي، وتوضيح فترة التعايش بين العملاتين.

أسئلة المواطنين المشروعة تحتاج إلى إجابات واضحة

ويرى الدكتور محمد أن بناء جسور الثقة مع المواطنين يتطلب شفافية مطلقة في الإجابة على تساؤلاتهم الحاسمة، وتساءل: هل سيحصل المواطن على كامل أمواله المستبدلة فوراً؟ أم سيتم تقييد جزء منها مؤقتاً؟ هل سيكون ضخ السيولة الجديدة أسبوعياً ومنتظماً؟ وهل ستكون هناك سقفود محددة للاستبدال؟ وأكد قائلا: «إن تقديم إجابات واضحة ومباشرة على هذه الاستفسارات سيوفر الطمأنينة اللازمة لدفع الجميع نحو المصارف لاستبدال عملاتهم دون تردد أو خوف».

دور المصارف.. بين خدمة العملاء

كما تطرق الدكتور محمد إلى المسؤولية التنظيمية التي تقع على عاتق كل مصرف على حدة، وقال: يعود لكل مصرف تنظيم عملياته الداخلية، سواء بخدمة

انعكاسات إطلاق العملة السورية الجديدة.. بين الضرورة النقدية ونجاح الاقتصاد

الحرية – مها يوسف

مع اقتراب موعد إطلاق العملة السورية الجديدة تتجه الأنظار إلى واحدة من أكثر الخطوات النقدية حساسية في المرحلة المقبلة، لما تحمله من أبعاد اقتصادية ونفسية واجتماعية متشابكة، وبينما يُعول على هذا الإجراء كمدخل للإصلاح النقدي، تبقى نتائجه مرتبطة بالإطار الأشمل للسياسات الاقتصادية المرافقة له.

الدكتور عدنان خضور – كلية الاقتصاد في جامعة حمص – أكد أن المرسوم الرئاسي الذي حدد الأول من كانون الثاني 2026 موعداً لبدء تداول العملة السورية الجديدة، يشكل محطة مهمة في مسار السياسة النقدية، لكونه يعتمد حذف صفرين من القيمة الاسمية للعملة مع طرح فئات نقدية جديدة أكبرها فئة 500 ليرة سورية، على أن يتولى مصرف سوريا المركزي تحديد آليات ومدة الاستبدال، وأوضح أن هذا الإجراء لا يتضمن أي تغيير في القيمة الحقيقية للعملة، إلا أنه سينعكس بشكل مباشر على حركة السوق النقدية وآليات التداول.

تصحيح العلاقة بين القيمة الاسمية والحقيقية

وأشار الدكتور خضور أن تغيير العملة بات ضرورة ملحة في ظل التراجع الكبير في القوة الشرائية لليرة السورية، حيث باتت كلفة طباعة بعض الأوراق النقدية تفوق قيمتها الفعلية، ما يجعل من استبدال العملة ضرورة اقتصادية، وأضاف أن حذف صفرين من العملة يساهم في إعادة التوازن بين قيمتها الاسمية والحقيقية، ويخفف من الأعباء المالية المرتبطة بعمليات الطباعة والتداول.

مرونة أكبر في التداول النقدي

وبين أن العملة الجديدة ستسهل عمليات التداول النقدي وتسوية المدفوعات، من خلال تقليص الكميات النقدية المطلوبة لإنجاز المعاملات اليومية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة النشاط الاقتصادي ويحد من التعقيدات المرتبطة بالأرقام الكبيرة المتداولة حالياً.

الأثر النفسي وثقة المتعاملين

ولفت الدكتور خضور إلى أن حذف صفرين من العملة، رغم عدم تأثيره على القيمة الحقيقية، يحمل أثراً نفسياً إيجابياً على ثقة المتعاملين باليرة السورية في المدى



كما أشار إلى احتمال تحسن قصير الأجل في سعر الصرف نتيجة الأثر النفسي الإيجابي، محذراً في المقابل من سيناريو سلبي يتمثل في تراجع قيمة الليرة في حال عدم ضبط الإصدار النقدي أو تمويله عبر عجز الموازنة، ما قد يضعف الثقة بالعملة الوطنية.

شروط استدامة الإصلاح النقدي

أوضح الخبير الاقتصادي أن نجاح أي تعديل في الشكل أو القيمة الاسمية للعملة يتعزز عندما يكون جزءاً من حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة يعالج الأسباب الجوهرية للنقص، ويبيّن أن غياب هذه الإصلاحات المرافقة قد يحدّ من الأثر الإيجابي المرجو على المدى الطويل، ما يستدعي إجراء الإصلاحات التي تؤدي الى تعزيز الثقة بالعملة الوطنية، ودعم الإنتاج المحلي، وتقليص الاعتماد على المستوردات .

خلاصة المشهد الاقتصادي

وختم الدكتور عدنان خضور بالتأكيد على أن استبدال العملة يُعد إجراءً ضرورياً ضمن مسار الإصلاح النقدي، لكنه لا يحقق أهدافه إلا إذا جاء ضمن حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية الجادة، بما يجعله نقطة انطلاق لاستعادة الثقة باليرة السورية وتعزيز الاقتصاد الوطني ، لا مجرد تغيير شكلي في الأرقام .

القريب، حيث إن صغر القيم الاسمية يمنح شعوراً بتحسّن القوة الشرائية، غير أن هذا الأثر يبقى محدوداً ومشروطاً بقدرة الدولة على ضبط العجز المالي، والالتزام بقواعد التغطية النقدية الجديدة وتحقيق تحسن فعلي في مستويات الإنتاج الوطني.

الاستقرار النقدي

ويشدد الدكتور خضور على أن إطلاق العملة الجديدة لن يؤدي إلى آثار تضخمية على المدى المتوسط والبعيد، شرط التزام المركزي بطباعة كميات نقدية مساوية تماماً للكميات المستبدلة، بما يحافظ على حجم السيولة المتداولة ضمن الحدود التي تتطلبها حاجات النشاط الاقتصادي، محذراً من أن أي تجاوز في هذا الإطار قد ينعكس سلباً على الاستقرار النقدي.

سعر الصرف وسيناريوهات المرحلة المقبلة

وحول انعكاسات الإجراء على سعر صرف الليرة السورية أوضح الدكتور خضور أن السيناريو الإيجابي يتمثل في تحقيق استقرار نسبي لسعر الصرف في حال توافق طرح العملة الجديدة مع إصلاحات حقيقية في السياسة النقدية، تشمل رفع أسعار الفائدة على الليرة، وإصدار أدوات دين عام، كالسندات وأذون الخزينة لضبط السيولة، وتشديد الرقابة على السوق النقدية وحركة الأموال عبر المنافذ الحدودية.

مع بداية العام القادم..

القطاع العام على موعد مع تحسين واقع التأمين الصحي

وتطرّق الوزير إلى التحسينات التي سيتم تطبيقها مع بداية عام 2026، والتي تشمل رفع التغطية الصحية للعامل في المشافي من 5 ملايين ليرة إلى 20 مليون ليرة، ورفع التغطية خارج المشفى من 900 ألف ليرة إلى مليوني ليرة للأدوية المزمنة، وزيادة عدد مرات الزيارات الطبية، إضافة إلى تحسينات عديدة أخرى.

وأضاف برنية أنه تم كذلك مراجعة التعويضات المقدّمة لجميع مزودي خدمة التأمين الصحي، وتمت زيادتها بهدف توسيع الشبكة، مع عدم تحميل العاملين كلفة الزيادة، ودون أي تغيير أيضاً في كلفة التحمل.

وختم الوزير برنية بالإشارة إلى الحرص على إبقاء القطاع الصحي كل الدعم الممكن، مع التأكيد على أن الدولة مهتمة بتحسين مستويات الأجور والمعيشة بشكل تدريجي.

من جانبه، قدّم وزير الصحة شرحاً عن جهود تحسين الخدمات الصحية، المواكبة لتحسين التغطية التأمينية، والشراكة القائمة مع وزارة المالية في هذا الشأن.

الحرية- متابعة

أكد وزيراً المالية محمد يسر برنية والصحة مصعب نزال العلي مؤتمراً صحفياً مشتركاً في مقر وزارة المالية بدمشق، للتعريف بالتحسينات التي أعلنت عنها وزارة المالية وهيئة الإشراف على التأمين، بشأن التغطية التأمينية لموظفي القطاع الإداري في الدولة.

وأشار الوزير برنية خلال المؤتمر إلى أن الدولة تعمل على تطوير خدمات التأمين الصحي المقدّمة للعاملين، للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي، موضحاً أن هناك ثلاث مسارات أو مراحل بالتعاون مع وزارة الصحة، الأولى تحسينات في التغطية التأمينية (بدءاً من الأول من كانون الثاني 2026)، والثانية خلال عام 2026 وتشمل إصلاحاً شاملاً لمنظومة التأمين الصحي للعاملين في الدولة، والثالثة هي الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة لجميع مواطني الجمهورية العربية السورية بحلول عام 2030.



وسط تحديات تشغيلية.. قطاع الطاقة أمام خطوة استكشافية جديدة في ريف دمشق



الحرية – رشا عيسى

يُعدّ الإعلان عن بدء حفر بئر استكشافية للغاز الطبيعي في ريف دمشق تطوراً في سياق الجهود الرامية إلى إعادة تفعيل قطاع الطاقة تدريجياً، وفي ظل ظروف اقتصادية وتشغيلية معقّدة، غير أن مقارنة هذا الحدث، وفق خبراء، تتطلب قراءة متوازنة تضعه في إطاره المهني والتقني، بعيداً عن أي دلالات تتجاوز طبيعته الفعلية.

بين التقنية والدلالة المؤسسية

يرى الدكتور ياسين العلي، الباحث والخبير الاقتصادي، خلال حديث لـ«الحرية»، أن هذا الإعلان لا يمكن فصله عن سياقه الواقعي، مشدداً على ضرورة التمييز بين كونه خطوة استكشافية أولية في مسار طويل، وبين ما يحمله من إشارات تتعلق بمحاولة استعادة جزء من القدرة المؤسسية والتشغيلية في قطاع حيوي تعرّض لاستنزاف كبير خلال السنوات الماضية.

ويؤكد الدكتور العلي أن التعامل مع الحدث يجب أن يتم ضمن حدود مهنية دقيقة، دون تحميله دلالات تتجاوز طبيعته الفنية، أو اعتباره مؤشراً مباشراً على تحوّل فوري في واقع الطاقة.

اختبار لا إنتاج

من الناحية التقنية، فإن توصيف البئر على أنها استكشافية يضع المشروع في مساره الطبيعي، بوصفه مرحلة تهدف إلى اختبار المكامن الجيولوجية، وجمع بيانات تتعلق بالضغط والنوعية وحجم الاحتياطي المحتمل، ويشير العلي إلى أن الانتقال من هذه المرحلة إلى الإنتاج التجاري يبقى مشروطاً بسلسلة من التقييمات اللاحقة، قد تؤكد الجدوى الاقتصادية أو تستدعي مراجعة المسار، وهو أمر شائع في صناعة الطاقة عالمياً. وعليه، فإن الإعلان بحد ذاته لا يشكل تحوّلًا في ميزان الطاقة، بقدر ما يمثل بداية اختبار تقني لتحديد نتائجه مع الزمن.

استعادة أدوات العمل الأساسية

اللافت في الإعلان، بحسب العلي، هو التأكيد على تنفيذ أعمال الحفر عبر كوادر وطنية وباستخدام حفارة

واقف الإمدادات، في حال تحققت، ستكون تدريجية ومحدودة الأثر على المدى القصير.

إمكانات محدودة ذات جدوى

ويزداد هذا التوصيف واقعية عند النظر إلى الموقع الجغرافي للمشروع، إذ لا يُعدّ ريف دمشق تاريخياً من الأحواض الغازية الكبرى مقارنة بمناطق أخرى، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية وجود مكامن صغيرة أو متوسطة يمكن استثمارها لتغطية احتياجات محلية، أو لتخفيف الضغط عن الشبكة في نطاق جغرافي محدد.

ما وراء أرقام الإنتاج

يشدد الدكتور العلي على أن تقييم مثل هذه المبادرات لا ينبغي أن يقتصر على حجم الإنتاج المتوقع فقط، بل يجب أن يشمل آثارها غير المباشرة، كتحسين انتظام التغذية، وتقليل بعض تكاليف النقل، ودعم قطاعات إنتاجية تتأثر مباشرة بتوافر الطاقة. وفي اقتصاد يعاني من اختناقات مزمنة، قد يكون للأثر الجزئي والمتدرّج قيمة عملية ملموسة، حتى وإن لم ينعكس مباشرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الإطار الزمني للإنتاج

أما التوقعات المتداولة حول إمكانية بدء الإنتاج خلال نحو خمسة أشهر، فيرى العلي أنها يجب أن تُقرأ مهنيًا بوصفها تقديراً مشروطاً، لا وعداً نهائياً، فالانتقال من الاستكشاف إلى الإنتاج يتطلب عادة استكمال مراحل تقييم إضافية، وقد يستلزم حفر آبار تطويرية وتجهيز مرافق معالجة وربطها بالشبكة، وهي عناصر لم يتطرق إليها الإعلان.

وبناءً على ذلك، فإن أي مساهمة محتملة في تحسين

الحرية – منال الشرع

تبرز الحاجة، في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه سوريا، إلى رؤية استراتيجية تعيد للاقتصاد عافيته، وفي هذا السياق، يؤكد الخبراء أن الحلول تكمن في العودة إلى الجذور والاستفادة من المزايا التنافسية الكامنة في البلاد، وعلى رأسها قطاعا الزراعة والتجارة.

كنز لا ينضب

يقول الخبير التنموي والزراعي أكرم عفيف إن أولويات النهوض الاقتصادي تكمن في الاعتماد على قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني، والعمل بشكل كبير على تطوير هذا القطاع من حيث الكم والنوع. ويوضح عفيف في تصريح لصحيفة «الحرية» أن المناخ السوري المتنوع يشكل أرضية خصبة لهذا التطور، على الرغم من التحديات التي يفرضها التغير المناخي وشح الأمطار.

ويضيف أن الإمكانات هائلة، ليس فقط في الإنتاج الأولي، بل في الصناعات التحويلية، مشيراً إلى أن «صنيع المنتج

الزراعة والتجارة ركائز لإنعاش الاقتصاد وحماية المنتج المحلي



الزراعي هو حلقة أساسية لتعظيم القيمة المضافة وخلق فرص عمل مستدامة.

النباتات الطبية ثروة وطنية يسלט عفيف الضوء على ثروة فريدة تمتلكها سوريا، قائلاً: يوجد في البلاد ٣٦٠٠ نوع من الأعشاب الطبية. ويوضح أنه إذا تم العمل على سلسلة القيمة الكاملة لهذه النباتات، بدءاً من الزراعة وحصاد المحصول، مروراً باستخراج المواد الفعالة وتصنيعها كمنتجات طبية أو تجميلية، وانتهاءً بالتوزيع والتصدير، فإن كل نوع من هذه النباتات قادر على توفير ما لا يقل عن عشرة آلاف فرصة عمل. وبناءً على هذه الرؤية، يمكن لقطاع النباتات الطبية والعطرية وحده أن يوفر نظرياً ما يصل إلى ستة وثلاثين مليون فرصة عمل، وهو رقم هائل يكشف عن حجم الفرص الاستثمارية الكامنة في هذا القطاع الواعد.

الموقع الاستراتيجي.. سوريا حلقة وصل تجارية عالمية

فيما يتعلق بكفاءة الاستثمار، يوضح عفيف أن الاستثمار في الحالة التجارية لسوريا يعد أمراً جوهرياً، فسوريا، بموقعها الجغرافي الذي يربط بين قارات آسيا وأوروبا

وأفريقيا، مؤهلة لتكون مركزاً حيوياً للتجارة العالمية.

إلى جانب التجارة، يساهم تنوع المناخ في سوريا، حيث يمكن الانتقال من الصحراء إلى الساحل في وقت قصير، في جعلها وجهة سياحية فريدة.

حماية المنتج المحلي ودعم الصناعة الوطنية

أما التحديات التي تواجه الاقتصاد، حيث يعاني من حرب اقتصادية، فيضرب عفيف مثلاً على ذلك بتأثير إدخال الدجاج المجمد بأسعار منخفضة الذي يلحق ضرراً بالغاً بمنتجي الدواجن المحليين.

من هنا، تبرز الحاجة الماسة لوضع قطاع الإنتاج الزراعي بأكمله في ما يشبه غرفة إنعاش اقتصادي وتنموي، عبر خطط مدروسة لحماية المنتج المحلي وتحفيز الصناعة الوطنية. ويختتم بالتفاؤل بأن الظروف الاستثمارية الجديدة والمحفزات التي قد تقدمها الحكومة ستمكن الصناعة السورية، التي أثبتت جدارتها تاريخياً، من النهوض مجدداً والمساهمة بفعالية في بناء مستقبل اقتصادي أفضل لسوريا.

ملف سيادي بثمان باهظ ..

إعادة الإعمار ضرورة لا تحتل الانتظار

الحرية – رشا عيسى

تحولت قضية إعادة الإعمار في سوريا من ملف اقتصادي أو عمراني، إلى عنوان رئيسي لمستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، فحجم الدمار الواسع، وتدهور الأوضاع المعيشية، يفرضان الانتقال من دائرة النقاش إلى دائرة الفعل، غير أن هذا الانتقال يصطدم بجملة من الشروط والتحديات المعقدة.

من التشخيص إلى التخطيط

وأشار الباحث نبيل الملاح لـ "الحرية" إلى أن أي خطوة جدية نحو إعادة الإعمار تستوجب أولاً تشخيصاً دقيقاً لحجم الدمار، عبر إعداد خرائط شاملة للمناطق المتضررة، وتحديد طبيعة التدخل المطلوبة في كل منطقة، ويتطلب ذلك أيضاً دراسة إمكانية اعتماد مخططات تنظيمية حديثة، تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية، ومتطلبات التنمية المستقبلية، ومعايير السلامة العمرانية.

كما لا يمكن فصل إعادة البناء عن إعادة تأهيل البنية التحتية، باعتبارها العمود الفقري لأي عملية إعمار ناجحة وقابلة للاستمرار.

كلفة تتجاوز الإمكانيات الوطنية

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن تكلفة إعادة الإعمار في سوريا قد تصل إلى ٦٠٠ مليار دولار، وهو رقم يعكس حجم الكارثة، ويؤكد في الوقت ذاته محدودية القدرة المالية للدولة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. ويؤكد الباحث الملاح أن الواقع يفرض البحث عن مصادر تمويل خارجية، سواء عبر قروض طويلة الأمد أو منح ودعم مباشر، إضافة إلى العمل على عقد مؤتمر دولي مخصص لإعادة الإعمار، يوفر الإطار السياسي والمالي اللازم لإطلاق العملية.



فغياب مبادرات فعلية لإعادة الإعمار، أو غموض الأولويات، يؤديان إلى تعميق الأزمة بدل معالجتها. ويؤكد الباحث الملاح أن البدء المنظم بإعادة الإعمار، وتحديد أولوياته بوضوح، يمكن أن يشكل مدخلاً أساسياً لتخفيف الأعباء المعيشية، وتحريك عجلة الاقتصاد، واستعادة الثقة العامة.

إعادة الإعمار خيار استراتيجي

يرى الملاح أن إعادة الإعمار لم تعد ملفاً تقنياً قابلاً للتأجيل، بل خيار استراتيجي يرتبط بمستقبل الدولة والمجتمع، فإما أن تُدار العملية برؤية شاملة وتمويل كافٍ وتعاون دولي، أو يبقى الواقع المعيشي رهينة الجمود والتهور.

المجتمع الدولي و اختبار المسؤولية

يرى الملاح أن المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الكبرى، تتحمل جزءاً أساسياً من مسؤولية دعم إعادة إعمار سوريا، باعتبار أن استقرار البلاد يشكل عاملاً حاسماً في استقرار المنطقة بأكملها. ويتطلب ذلك، وفق الملاح، بلورة مقاربة جيوسياسية سورية واقعية، تقوم على المصالح المشتركة، وتساهم في خلق بيئة آمنة وجاذبة للدعم والاستثمار.

الفقر كعامل ضغط خطير

يُحذر الملاح من أن استمرار التدهور المعيشي وتوسع دائرة الفقر يشكلان خطراً حقيقياً على السلم الاجتماعي،

2026 عام تدفق الاستثمار الخارجي ونهوض اقتصادي وتنموي

الحرية – سامي عيسى

ومعالجة مشكلة البطالة، كما سيساهم هذا التدفق في تعزيز الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين بشكل عام.

تحريك الإنتاج واستقرار سعر الصرف

وتوقع الدكتور عياش أن يساهم تدفق الاستثمارات المتوقعة، خاصة بحلول عام 2026، في تحريك عجلة الإنتاج ومعالجة الركود المزمن في الاقتصاد الوطني، وهذا سيؤدي إلى زيادة العرض السلعي المحلي وتعزيز التصدير، ما يلعب دوراً مهماً في تعزيز استقرار سعر الصرف وتحسين القوة الشرائية لليرة السورية.

من أجل تعاف أفضل

وفي نهاية حديثه أكد عياش على أن هذه العوامل مجتمعة تشكل مؤشرات حاسمة لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى الخدمات في المجتمع، وأعرب عن تفاؤله بالمستقبل، و عن أمله في أن تتمكن الحكومة من تذليل أي عقبات قد تعوق تدفق الاستثمارات، وخاصة في الجانب التشريعي وتيسير الإجراءات، وشدد على أهمية تطوير سوق دمشق للأوراق المالية، وتأسيس مصارف استثمارية متخصصة، وتشجيع إنشاء شركات أمنية تخصصية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير السياسات النقدية والمالية لتناسب مع حجم وطبيعة الاستثمارات المرتقبة.

ومع توفر حرية تحويل الرساميل وعودة سوريا إلى النظام المالي العالمي، يتجدد الأمل في إمكانية تمويل إعادة الإعمار عبر تدفق الاستثمارات، الأمر الذي سيقبل الاعتماد على الاقتراض والمنح والمساعدات، ويعزز السيادة الوطنية، ويخفف التكاليف الاجتماعية لإعادة الإعمار.

آثار إيجابية وتحسين معيشي

وضمن الاطار ذاته فقد أكد الدكتور عياش إلى أن تدفق الاستثمارات من شأنه أن يؤدي إلى توسع كبير في فرص العمل، ما يساهم بفعالية في تخفيض كلفة العمل

وتركيا، تم تحقيق إلغاء العقوبات وفك الحصار الاقتصادي، ومن المتوقع أن ينعكس هذا النجاح بانفراجات كبيرة على الواقع الاقتصادي، سواء على مستوى التنمية أو إعادة الإعمار، أو معيشة الناس.

بيئة الاستثمار وتدفق الرساميل

وأوضح عياش أن هذا التطور سيجعل التفاهات الاستثمارية والوعود المحلية والدولية أكثر اطمئناناً وقدرة على التنفيذ، ما يحسن البيئة الاستثمارية بشكل كبير، ويزيل القلق من العواقب المحتملة لأي عقوبات أمريكية مباشرة أو غير مباشرة.



نقطة تحول نحو ايجابية أفضل

وأشار الدكتور عياش إلى أن قانون قيصر والعقوبات الاقتصادية كانا يمثلان أهم المعوقات والتحديات أمام التعافي الاقتصادي في سوريا، وبفضل جهود الحكومة السورية والأصدقاء في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دعم الأصدقاء من الدول العربية والأجنبية ، خاصة السعودية

الصناعة الوطنية بين التحديات والفرص.. طريق الإصلاح يبدأ بالشراكات

الحرية – مركزان الخليل

مجموعة تحديات كبيرة ما زالت تواجه صناعتنا الوطنية، وتمنعها من الأداء المطلوب الداعم للحالة الاقتصادية العامة، رغم كل الإجراءات التي قدمتها الحكومة لإعادة صياغة تموضع جديد للقطاع الصناعي ضمن رؤية الحكومة لبناء إنتاجية وطنية بأبعاد مختلفة، وركائز تنموية تشمل كافة القطاعات للوصول إلى معيشة أفضل واقتصاد أقوى من كل المراحل السابقة وحتى القادمة.

الخبير الاقتصادي محمد جغيلي يشير في بداية حديثه لـ «الحرية» إلى أن الصناعة الوطنية تحمل الكثير من الهموم نتيجة السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة، رغم الدور الهام الذي يقوم به القطاع الصناعي بشقيه الخاص والعام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الحامل للنظام السياسي والاقتصادي في سورية.

تحديات ومواجهة صعبة

هذا الواقع يشير إلى عدم إعطاء القطاع العام الصناعي حقه من الرعاية والاهتمام، سيما ما يتعلق بالتطوير التكنولوجي والبحث العلمي وتأهيل العمالة بما يمكنها من التعرف والتعامل مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة، ووضع دفاتر شروط تنظم العملية الإنتاجية والتسويقية، وتواكب التطورات الحاصلة في عالم الصناعة والتصنيع.

جغيلي يشير إلى أن الصناعة المحلية شهدت خلال المراحل السابقة نمواً متصاعداً، خاصة القطاع الخاص، وسجلت حضوراً متميزاً في الأسواق العالمية، وهذا يؤكد نجاح السلعة الوطنية في الأسواق الخارجية، خلافاً للمنتج العام الذي شهد معاناة ومشكلات كثيرة مثل الروتين والبيروقراطية وقصور خطوط الإنتاج وعدم إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتجددة باستمرار، والتركيز على منتجات محددة استهلاكية لا تحتاج إلى التميز والدقة المطلوبة على اعتبارها مسوقة داخلياً بالكامل، مثل المياه والكونسروات والمنتجات النسيجية وغيرها كثير.

الحاجة إلى تغيير العقلية الصناعية

جغيلي يؤكد أن هناك حاجة ماسة لتغيير العقلية الصناعية التي تتبنى استراتيجيات التغيير والتبديل والتماشي مع محدثات وتقنيات كل مرحلة، وتغيير عقلية العمل لاسيما البيع والشراء وتطبيق القوانين وحتى ما يتعلق بعقلية التسويق. فالقطاع العام يمتلك إمكانيات كبيرة جداً يستطيع من خلالها بناء قاعدة صناعية متطورة قادرة على التأقلم مع كل جديد وتمتلك مقومات المنافسة والبقاء بقوة في الأسواق المحلية والخارجية. لكن للأسف الشديد كان العمل خلاف ذلك سيد الموقف، حيث نشأت



فساد إداري ومالي رافقه تفضيل المصلحة الخاصة على العامة، ونشوء بيروقراطية مقنعة كانت السبب في تدمير قوة الإنتاج المحلي خلال العقود الماضية، خاصة لدى جهات التصنيع العامة، ما أدى إلى تخلف على مستوى التصنيع لا نحسد عليه.

التغييرات المطلوبة

للخروج من هذا الواقع، لا بد من تغييرات فورية مطلوبة على أرض الواقع تبدأ بتغيير العقلية الإدارية والإنتاجية ليس في القطاع العام فحسب بل في القطاع الخاص أيضاً، والدخول في شراكة فعالة واستثمارات تحقق المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين من استثمار الشركات المتوقفة والقائمة، وتعديل كافة الأنظمة والقوانين القديمة والحديثة بما يتماشى مع الجديد وينهي بيروقراطية العمل ويضمن حرية التفكير والتنفيذ. إلى جانب ذلك يجب توفير السيولة اللازمة التي تمثل قوة التنفيذ الأولى في عمليات التغيير وتطوير الآليات والعمل أيضاً على تخفيض التكاليف وتصويبها باتجاه مكون تأمين المنافسة للمنتج الوطني، خاصة أن معظم منتجاتنا تعتمد على المواد الأولية المتوافرة محلياً. والأهم تغيير عقلية التسويق، وهذا لن يتم إلا بتحقيق تشاركية واضحة وصريحة مع القطاع الخاص وتبني استراتيجية تعاون تحت مظلة «منتج وطني واحد»، عندها يمكن القول إن الصناعة الوطنية خرجت من نفق الصراع على البقاء وفرضت نفسها بقوة في السوق المحلية والخارجية على السواء.

البيروقراطية في العمل وتراجع الأداء الإداري وفساد معظم جهازه وعدم تحديث خطوط الإنتاج، ما أدى إلى حالة من التخلف الصناعي لدى القطاع العام كان من الصعب تجاوزه، دون تجاهل تأثير ذلك على القطاع الخاص ووصوله إلى تلك النتائج ولو بحدود تتباين بين قطاع وآخر.

فقدان التوازن للحالة التسويقية

وفي رأي جغيلي، هذا الواقع فرض حالة تسويقية صعبة للمنتج المحلي مقابل ما يدخل الأسواق المحلية من منتجات بصورة نظامية أو تهريباً لا نمتلك منافستها لا من حيث السعر ولا من حيث الجودة. وغالباً ما تدخل تهريباً تتمتع بسعر أقل وجودة سيئة، مقابل تكاليف مرتفعة وأسعار مرتفعة للمنتج المحلي. الحل يكمن في إيجاد عملية توازن بين التكاليف الفعلية وما يترتب عليها من مدفوعات وبين الجودة التي تضبط الإيفاع في الأسواق.

استراتيجيات فاشلة

هنا لم يُضف الخبير جغيلي سعي الحكومات المتعاقبة لوضع استراتيجيات عمل تضمن النهوض بالواقع، حيث كانت تناقش على أعلى المستويات في الحكومة والجهات الإدارية الأخرى، إلا أن هذه الخطط كان مصيرها الفشل لأسباب مختلفة، منها عدم توافر السيولة المطلوبة لتطبيق آليات التغيير والإصلاح والتحديث لمكونات العملية الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التراجع والفشل ونمو

تعميم بعدم إضافة نسبة إعادة الإعمار على تحقيقات الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة

الحرية

أصدر وزير المالية محمد يسر برنية، التعميم رقم 472/3 لعام 2025، الذي يقضي بعدم إضافة نسبة المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار والبالغة 10% على تحقيقات الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة العائدة لتكليف عام 2026، وما بعد.

وحسب بيان صادر عن وزارة المالية اليوم، فإن هذا التعميم يلغى العمل بالمرسوم التشريعي رقم 39/ لعام 2021 الذي حدّد هذه الإضافة لتكاليف عام 2025.

ويأتي هذا التعميم في إطار الجهود المتواصلة لإصلاح منظومة الضرائب والرسوم وتخفيف الإجراءات على قطاع الأعمال والمواطنين.



أول بئر غاز بريف دمشق..

كوادر سورية تكتب «قصة نجاح» تحت الأرض

متابعة - يسرى المصري

بعد 5 أشهر.. هل يتحول الغاز المستكشف بريف دمشق إلى كهرباء ومنازل؟
شعور عظيم بالفخر والاعتزاز بالكوادر الوطنية التي خطت خطوة قوية استكشافية.. تفاعل معها النشاط مع بدء حفر أول بئر غاز سورية محلياً.
ومابين الإشادة والتطلع للنتائج تابعت مواقع التواصل "قصة" بئر الغاز السوري بعد إعادة تأهيل الحفارة محلياً، وتم وصفها بأنها "قصة نجاح سورية مابعد العقوبات.
ومن المنظور الاقتصادي يعاني قطاع الطاقة في سوريا منذ سنوات طويلة من نقص حاد في الموارد، وهو ما يجعل أي خطوة لتعزيز الإنتاج المحلي حدثاً بارزاً، ففي الآونة الأخيرة، تفاعل مغردون ونشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع إعلان بدء أعمال حفر أول بئر استكشافية للغاز في منطقة التواني بريف دمشق**، والذي ينفذ بالكامل بالجهود والكوادر الوطنية.

تفاصيل المشروع والآمال المعقودة عليه

أعلن الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول، يوسف قبلاوي، عن انطلاق أعمال الحفر في منطقة التواني، حيث من المخطط أن يصل عمق البئر إلى ما يقارب "4,000 متر".

الجهد الوطني: يتم تنفيذ المشروع باستخدام حفارة نفطية تمت إعادة تأهيلها وصيانتها بالكامل بعد توقف طويل، وذلك بجهود وكوادر وطنية متخصصة، ما يؤكد الاعتماد الكامل على الخبرات المحلية.

الإطار الزمني والخطط المستقبلية: من المتوقع أن تبدأ عملية إنتاج الغاز بعد نحو خمسة أشهر في حال سارت النتائج كما هو مأمول، وتتضمن الخطة أيضاً حفر أربع آبار استكشافية إضافية خلال الربع الأول من العام القادم.

الاستخدامات المخطط لها حسب الخطة سينقل الغاز المنتج إلى وحدات المعالجة، لاستخدامه لاحقاً في تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية وفي الأغراض المنزلية، ما يساهم في تخفيف أعباء الاستيراد وتحسين واقع الطاقة.

تفاعل السوريون بين الإشادة والتطلع للمستقبل

تفاعل النشاط على منصات التواصل مع الخبر، ورأى كثيرون فيه "دفعة معنوية وميدانية لقطاع الطاقة، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد.



حفارة محلية تعود للحياة وتنقب عن الغاز على عمق 4000 متر تحت الأرض

إلى تحديث أساليب العمل والإدارة بما يتماشى مع المعايير الدولية، كما طالب آخرون بإيلاء أولوية لاكتشاف الموارد قبل إعادة الإعمار، وبتعويض ملاك الأراضي التي تُكتشف فيها آبار بشكل عادل.

تخفيض تكاليف الإنتاج وتقليل فاتورة الاستيراد

يأتي هذا الإعلان في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، ودعم قطاع الكهرباء الذي يشكل أحد أكثر القطاعات تضرراً، ويُعد الغاز الطبيعي ركيزة أساسية للأمن الطاقوي، حيث يُستخدم بشكل رئيسي في توليد الكهرباء، وتساهم زيادة الإنتاج المحلي في تخفيض تكاليف الإنتاج وتقليل فاتورة الاستيراد.

يرى خبراء في الطاقة أن هذا الاستكشاف يُعد حدثاً تاريخياً يعكس قدرات الكوادر السورية، وقد يكون رافعة اقتصادية واجتماعية تدعم الحكومة في مواجهة نقص الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة، مع إمكانية خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاستثمار المحلي.

والتركيز على "الجهد الوطني" حيث سلط العديد من السوريين الضوء على أن إنجاز أعمال الصيانة والتشغيل بجهود محلية دون الاعتماد على شركات أجنبية يمثل "قصة نجاح سورية"، ويعكس تراكم الخبرة التقنية لدى الكوادر الوطنية وقدرتها على التعامل مع تجهيزات معقدة.

وحسب توقعات إيجابية وصف البعض عملية الحفر بأنها "خطوة قوية"، معربين عن تفاؤلهم بأن المعطيات الأولية تبدو مبشرة بوجود مخزون غازي واعد في المنطقة المستهدفة.

في المقابل، شدد مغردون آخرون على أهمية ترجمة هذه الخطوة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، من خلال تسريع دخول البئر مرحلة الإنتاج واستكمال خطط الحفر المستقبلية، كما عبر بعض المعلقين على منشور الوزارة الرسمي على "فيسبوك" عن أملهم في أن "يلحظ كل السوريين نتائجها الإيجابية على أرض الواقع قريباً".

في الوقت نفسه، عبّر متابعون عن ملاحظات نقدية، حيث دعت تعليقات تحت منشور الشركة السورية للبترول

بمناسبة الأعياد.. تكثيف الحملات الرقابية في ريف دمشق

وأكثر من 657 ضبطاً خلال أسبوعين

الحرية



وأكد خالد استمرار الجولات الرقابية اليومية على الأسواق لضمان سلامة الغذاء، داعياً أصحاب الفعاليات التجارية والصناعية إلى التقيد بالقواعد والشروط الصحية والإعلان الواضح عن الأسعار.
يذكر أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق، كانت قد نظمت 1367 ضبطاً تموينياً بحق الفعاليات التجارية المخالفة خلال شهر تشرين الثاني الماضي.

وأوضح خالد أن المديرية سيرات 200 دورية تموينية شملت مختلف مناطق المحافظة، ما أسفر عن تنظيم 657 ضبطاً بمخالفات متنوعة، كما تم تنظيم 20 ضبطاً بحق مخازن مخالفة، شملت تجاوزات تتعلق بنقص في الوزن النظامي لربطة الخبز، وسوء صناعة الرغيف، وعدم الالتزام بالشروط الصحية، والشروع بالتصرف بالدقيق التمويني، والتأكيد على النظافة العامة داخل المخبز.

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف دمشق، عبد السلام خالد عن تكثيف الحملات الرقابية على الأسواق والأفران بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة، حيث تم تنظيم أكثر من 657 ضبطاً تموينياً بمخالفات مختلفة خلال الأسبوعين الماضيين.

دعم حوامل الطاقة بالقطاعات الإنتاجية يعيد التوازن الى السوق المحلية

الحرية – مركزان الخليل

يُظهر الاهتمام الحكومي المتزايد بالواقع الإنتاجي، بمختلف قطاعاته، تركيزاً واضحاً على جانب الإنتاج الزراعي والصناعي، كونهما يشكلان الميزان الأكبر لقوة الاقتصاد الوطني، لما يحملانه من أبعاد اقتصادية وتنموية واجتماعية عميقة وفي هذا السياق، تتجه معظم الإجراءات الحكومية نحو دعم الإنتاجية الوطنية وتعزيز مصادر قوتها.

المكون الأهم والتكلفة الأكبر

لذا نجد حوامل الطاقة تُعد أهم المكونات الإنتاجية، وتمثل التكلفة الأكبر في حسابات السلع والمنتجات المحلية، لذلك يصبح من الضروري النظر دائماً في دراسة أسعار المحروقات للقطاعات الإنتاجية، الزراعية منها والصناعية، وذلك لتوفير حلقة دعم مستمرة للمنتج الوطني وتأمين مقومات المنافسة والبقاء في السوق.

انعكاس واسع الإيجابية على الاقتصاد

من هنا يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد جعيلي أن دراسة أسعار حوامل الطاقة بشكل دوري ينعكس إيجاباً على كافة القطاعات الاقتصادية، سواء الصناعية أو الزراعية أو الخدمية، مشيراً إلى أن حوامل الطاقة تمثل العامل الأساسي في تكاليف الإنتاج والخدمة، موضحاً أن أهمية هذه الدراسة تتضاعف في ظل غياب البدائل الكافية، حيث لا يزال إنتاج الطاقة الشمسية أقل بكثير من الحاجة المطلوبة، ولا يمكن الاعتماد عليها لتشغيل المنشآت الصناعية الكبيرة والآلات الزراعية الثقيلة أو لتغطية احتياجات التدفئة المنزلية بشكل كامل.

توسيع الإيجابية

وأكد الدكتور جعيلي على أن الدراسات التي تمت على أسعار المحروقات رغم إيجابيتها، "غير كافية" كي تتناسب مع مستويات الدخل، خاصة فيما يتعلق بمستلزمات التدفئة الشتوية، مع التأكيد على ضرورة دعم الإنتاج



من العمل والإنتاج وتوفير الأمن الغذائي على مستوى الوطن والمواطن، وتأمين حياة كريمة واستقرار اقتصادي يكتسب صفة الديمومة والقوة.

أبعاد اقتصادية واجتماعية

وبالتالي فإن الدراسات المستمرة على أسعار المحروقات تحمل إيجابية كبيرة، لا تتعلق فقط بجوانب إنتاجية واقتصادية بحتة، بل تتعلق بجوانب اجتماعية ومعيشية، تسعى الحكومة بكل أجهزتها للتخفيف من الأعباء المادية والإنتاجية التي أمرزتها سياسات النظام البائد الفاشلة وتركت آثاراً سلبية وضغوطات كبيرة على الأسرة السورية أولاً، وعلى الحالة الاقتصادية العامة ثانياً.

لذا نجد أن هذا القرار يأتي في سياق الجهود الحكومية المستمرة، لإعادة التوازن إلى السوق المحلية، ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يخدم الاقتصاد الوطني بصورته العامة والخاصة، ويساهم في بناء مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً وازدهاراً.

الزراعي، الذي يعتبر تخفيض تكاليفه أهم حالات الدعم لتمكين المنتج من المنافسة، والمواطن من الشراء، مشيراً إلى أن كافة دول العالم تدعم المشتقات النفطية التي تباع للمنتجين في قطاعي الزراعة النباتي والحيواني والصناعي أيضاً.

ودعا إلى ضرورة إعادة دراسة أسعار حوامل الطاقة ، لكي يتمكن المنتج الصناعي من خفض تكلفته، وبالتالي يصبح المنتج في متناول المستهلك، ما ينعش السوق ويحفز الطلب ويحقق إيجابية أوسع وأشمل وأفضل تنعكس على كافة القطاعات الخدمية والمعيشية.

شمولية الدعم

ويرى الدكتور جعيلي أن أي نهضة صناعية أو زراعية أو اقتصادية لا يمكن أن تنهض إلا بتوفير حوامل الطاقة بأسعار تتناسب مع الدخل الشهري للمواطن، وبالنهاية فإن ما جرى من تخفيض سابق على أسعار المحروقات، يعتبر خطوة أكثر من هامة نتمنى أن تستمر، بهدف إطلاق النهضة الاقتصادية بمختلف جوانبها، وتمكين المواطن

تحول اقتصادي واعد لمواجهة التحديات المناخية والاقتصادية

جدوى الاستثمار في زراعة الورد

من جانبه، أكد المزارع حيدر علي من قرية عين شقاق أن الورد أصبح جزءاً أساسياً من خطط الإنتاج الزراعي في قريته. وأوضح أنه بدأ بزراعته منذ نحو خمس سنوات، وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها مثل ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج حيث تبلغ تكلفة إنشاء البيت الواحد نحو ١٨ مليون ليرة سورية، وتقلبات الأسعار المرتبطة بسعر الصرف، إلا أنه مستمر بزراعته لأنها أصبحت مصدر دخل رئيسي له ولعائلته. وأشار إلى أن هناك إقبالاً على الورد المحلي في السوق، ما يعزز من جدوى الاستثمار في هذا القطاع الزراعي. ووافقه الرأي عدد من المزارعين من قرى الروضة ورأس العين وغيرها.

ضرورة فتح أسواق خارجية

وشدد المزارعون جميعاً على أهمية الدعم الحكومي لهذه الزراعة، وضرورة التوسع في فتح أسواق خارجية للورد السوري. وأكدوا أن التسويق الجيد والترويج لمنتجاتهم في الأسواق المحلية والخارجية سيمنحهم فرصاً أكبر للمنافسة واستخدامة مشاريعهم، بما يضمن لهم دعماً مادياً مستقراً.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الخيار الأكثر ربحاً

وفي حديثه لـ«الحرية»، أشار المزارع حيدر محفوض من قرية عين شقاق إلى أن زراعة الورد أصبحت بالنسبة له مصدراً رئيساً للدخل، وبيّن أن الورد بما يتمتع به من مقاومة للظروف المناخية القاسية، أصبح

الخيار الأكثر ربحاً مقارنة ببقية المحاصيل الزراعية. وأكد أن تحوله إلى زراعة الورد جاء في إطار محاولاته لتأمين دخل ثابت لعائلته في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، التي جعلت من هذه الزراعة مشروعاً أكثر ضماناً.



الحرية – باسمه إسماعيل

برزت زراعة الورد في البيوت المحمية بمنطقة جبلة كحل اقتصادي مبتكر يحاكي تطلعات المزارعين نحو تحقيق دخل ثابت ومستدام، في ظل التغيرات المناخية الصعبة والظروف الاقتصادية المتقلبة، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها هذه الزراعة كغيرها من الزراعات، إلا أن الورد أصبح يشكل مصدراً رئيسياً للرزق للكثير من العائلات الريفية في المنطقة، ليعكس تحولاً نوعياً في طريقة التفكير الزراعي المحلي.

بديلاً مثالياً

بدأت زراعة الورد في البيوت المحمية بجبلة بشكل محدود منذ سنوات، لكنها شهدت توسعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، بفضل انخفاض تكاليفها نسبياً مقارنة بالزراعات الأخرى وارتفاع جدوى الأرباح التي تحققها. وقد وجد العديد من المزارعين فيها بديلاً مثالياً في ظل الظروف المناخية المتقلبة وارتفاع تكاليف الإنتاج، خصوصاً في المحاصيل الزراعية مثل الخضراوات والأشجار المثمرة كالحمضيات.

صناعة الأدوية رافعة اقتصادية سريعة المردود



الحرية – سامي عيسى

مرحلة جديدة نحتاج فيها إلى تضافر جهود جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية بما يعود بالنفع العام لصالح الجميع، قطاع عام وخاص، إلا أن قطاع الصناعات الدوائية كان الأكثر تأثراً نظراً لحساسية المنتج وحاجته الصحية، دون تجاهل القطاعات الأخرى التي نمت فيها المحسوبيات خلال السنوات الماضية إلى مستويات غير معقولة.

إنتاجية مزدوجة

الخبير في الشؤون الدوائية وصناعتها الدكتور خلدون حربا يرى أن الاهتمام الحكومي اليوم بالواقع الإنتاجي بشقيه الزراعي والصناعي، والبحث في مكونات زيادته، هو من صلب اهتمامها، لأن إنتاجيتها متكاملة وتفرض حالة اقتصادية عائديتها تنسحب على كامل الاقتصاد الوطني وتشكل العمود الفقري له. خاصة في ظل ظروف صعبة كانت تعيشها تلك القطاعات، منها الحرب والحصار والعقوبات وغيرها، نحتاج فيها إلى كل رديف إنتاجي لتقوية هذه الحالة، فكيف هو الحال على قطاع صناعة الأدوية؟

إجراءات حكومية لتحفيز الإنتاج

يوضح حربا أن الحكومة الحالية اتخذت جملة من الإجراءات لتحريك عجلة الإنتاج المحلي وحل معضلة الكثير من المشكلات والصعوبات التي كانت تعترضها، سواء لجهة الرسوم الضريبية أو الجمركية التي كانت تشكل العبء الأكبر على الإنتاجية الوطنية بكل أبعادها. وأكد أهمية القرارات التي صدرت بشأن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وخاصة مستلزمات الإنتاج، وتوحيدها بصورة لا تسمح بالتلاعب فيها من قبل ضعاف النفوس من القائمين على العمل.

تخفيض الرسوم الجمركية

تخفيض الرسوم الجمركية ليس الإجراء الوحيد الذي اتخذته الحكومة لتشجيع المنتج الوطني، وخاصة الدوائي الذي يشكل حاجة استثنائية لعلاقته بالصحة العامة وتوافره من أشد الضروريات اليومية. فهناك تحسن في واقع الليرة أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار، وزيادة قيمتها إلى مستويات معقولة تنعكس بصورة إيجابية على الأسعار وانخفاضها تدريجياً.

الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى سهولة تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بالأسعار المناسبة دون الدخول في مآهات المحسوبيات والرشاوى وغيرها، وهذا بدوره سيساهم في تخفيض الأسعار بدءاً من التكلفة وصولاً إلى المستهلك.

دعم القطاع الصحي

يركز حربا على أن التوجه الحكومي الجديد واضح نحو دعم القطاع الصحي بكل مكوناته التصنيعية وحتى مستورداته لتأمين السوق المحلية، بقصد النهوض بواقع الصناعة الدوائية المحلية وزيادة العائد الاقتصادي الداعم لخزينة الدولة. خاصة أن قطاع صناعة الأدوية من القطاعات الرابطة وذات المردودية السريعة.

فالاتجاه الرئيسي اليوم نحو اقتصاد السوق الحر، وقطاع الإنتاج الدوائي يمتلك مكونات هذا الاتجاه، ويستطيع المنافسة بالسعر والجودة في أي بيئة اقتصادية، ويحاول اليوم زيادة انتشاره من خلال زيادة خطوط الإنتاج وتوسيع حصته السوقية عبر التوزيع الجيد وشموله كافة الجغرافيا السورية.

بانوراما مدينة عدرا الصناعية حتى نهاية العام من الخريطة الرقمية حتى الإيرادات الكلية

الحرية – لمى سليمان

تحدثت رئيس دائرة الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية عفراء غزال عن مجمل الإنجازات التي تم تحقيقها لغاية 2025/12/30، إضافة إلى متابعة الخطة المستقبلية المراد إنجازها للعام القادم. وفندت غزال في تصريح لـ "الحرية" المنجزات المحققة كما يأتي:

- العمل على التوسع وتشجيع كافة مشاريع التنمية المستدامة.
- العمل على إيجاد مواد مستدامة للمدينة الصناعية من خلال إيجاد مواد جديدة.
- تعديل نظام ضابطة البناء في المدينة الصناعية بحيث يتماشى مع تطورها.
- البدء برقمنة كافة الإجراءات في المدينة وذلك ضمن سياسة تبسيط الإجراءات.
- إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية.
- إقامة معارض محلية.
- إنشاء دليل خاص بالمدينة الصناعية متضمناً المنشآت والمعامل العاملة فيها.
- الترويج للاستثمار الصناعي بكافة أشكاله.
- بناء الخريطة الرقمية للمقاسم في عدرا الصناعية.
- إنجاز مشروع الأرشفة لكافة الوثائق.

- تنفيذ ترقيم كامل للمدينة بنوعين: لوحات دلالة رقمية ولوحات طرفية إرشادية وربطها بمحركات البحث.

- إعادة إحياء الغطاء النباتي في المدينة الصناعية. - إعادة تفعيل المشاريع الخاصة بمحطات معالجة المياه.

واقع الاستثمار

كما تحدثت المهندسة غزال عن واقع

الاستثمار في المدينة لغاية 2025/12/30، مبيّنة أن عدد المقاسم وقيم الاستثمار والإنفاق كما يلي:

- بلغ عدد المقاسم المسلمة 5745 مقسماً على مساحة 1788 هكتاراً، كما أن قيمة الاستثمارات قد وصلت إلى 1622 مليار ليرة.

- بالنسبة للمعامل والعمال: فقد بلغ عدد المعامل قيد البناء أي المباشر بنائها



قرارات صناعية

وبدوره عدّد مدير الصناعة في مدينة عدرا الصناعية المهندس عاصم سرية القرارات الصناعية التي تم اتخاذها لغاية 2025/11/1، بنسبة 228 قراراً موزعة كالتالي: 98 قرار إقامة صناعة هندسية، و36 قرار إقامة صناعة غذائية، إضافة إلى 87 قرار إقامة صناعة كيميائية، و7 قرارات إقامة صناعة نسيجية.

وبحسب تصريح سرية لـ "الحرية"، فقد وصل عدد السجلات الصناعية إلى 18 سجلاً، كما وصل عدد الإعفاءات الممنوحة لاستيراد الآلات وخطوط الإنتاج إلى 135 إعفاءً لغاية تاريخ 2025/12/29.

سوريا 2026.. الزراعة بوابة الحياة ورافعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

الحرية – رشا عيسى

تحاول الأرض السورية أن تلتقط أنفاسها من جديد بعد أكثر من عقد من الأزمات المتراكمة، فبين آثار الجفاف القاسي، ونحوب الحرب، وتشظي الجغرافيا الزراعية، يطل عام 2026 كموعِد محتمل لبداية مختلفة، بداية تراهن فيها سوريا على الزراعة لا كقطاع اقتصادي فحسب، بل كرافعة للاستقرار الاجتماعي.

الزراعة في صدارة الأولويات

وُضِع القطاع الزراعي في قلب السياسات الاقتصادية الجديدة، والرهان واضح على إعادة الإنتاج الزراعي الذي يُعد الطريق الأسرع والأكثر استدامة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني، كما يرى الخبير في الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والإدارية الدكتور هشام خياط.

تتحدث الخطط الحكومية عن هدف مركزي يتمثل في تحقيق بداية استقرار ملموس في القطاع بحلول نهاية 2026، مع تركيز خاص على ثنائية الأمن الغذائي والمائي، باعتبارهما حجر الأساس لأي تعافٍ اقتصادي حقيقي.

جفاف يثقل الأرض

رغم هذه الطموحات، يؤكد الدكتور خياط أن التحديات الميدانية لا تزال كبيرة، فقد أدت موجات الجفاف المتتالية، والتي صنّفها خبراء دوليون من بين الأسوأ منذ عقود، إلى تراجع حاد في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، ولا سيما في سهول الجزيرة.

وفي بعض المناطق، هبط الإنتاج إلى أقل من ربع مستوياته قبل الأزمة، فيما لا تزال مساحات واسعة من أخصب الأراضي المروية خارج السيطرة المباشرة للحكومة، ما يجعل استعادة الإنتاج الزراعي الاستراتيجي تحدياً سياسياً واقتصادياً في آن واحد.

بداية تغيير بطيئة

ورغم قتامة المشهد، يوضح الدكتور خياط أن مؤشرات عملية بدأت تظهر على مسار التعافي، فقد شملت الإجراءات الأخيرة إعادة تأهيل قنوات الري الرئيسية، وتوزيع بذار وأسدة مدعومة للمزارعين، وإطلاق برامج تدريب على تقنيات الزراعة المقاومة للجفاف.

وفي خطوة لافتة، وقّعت وزارة الزراعة اتفاقيات تعاون



وتمكين الشباب والنساء في الريف، إضافة إلى إزالة الألغام من الحقول التي كانت في السابق مصدر رزق لآلاف العائلات، في محاولة لربط التعافي الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية.

هل يكون 2026 عام الاستقرار الزراعي؟

سؤال يبقى مفتوحاً: هل سينجح عام 2026 في أن يكون نقطة التحول الموعودة؟ الإجابة مرهونة بعدة عوامل وفقاً للدكتور خياط، أبرزها نجاح المسارات السياسية في استعادة السيطرة على المناطق الزراعية الشرقية، وإدارة الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار بكفاءة وعدالة، وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات وتوجيهها نحو تنمية متوازنة.

رمز للحياة من جديد

ما هو مؤكد اليوم أن السوريين، بعد سنوات طويلة من اليأس، بدأوا ينظرون إلى الأرض التي يزرعونها لا كمصدر رزق فقط، بل كرمز لإمكانية استعادة الحياة والكرامة الاقتصادية.

وإذا ما تحولت الخطط والنوايا إلى واقع ملموس، فقد يكون عام 2026 بالفعل العام الذي بدأت فيه الزراعة تعيد إلى سوريا بعضاً من استقرارها، وبعضاً من أملها المفقود.

مع برنامج الأغذية العالمي تمتد حتى نهاية 2026، وتهدف إلى إعادة تأهيل آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، ورفع إنتاجية المساحات المروية بما ينسجم مع معايير الاستدامة.

فرصة مشروطة بالاستقرار

إلى جانب الجهد المحلي، يبرز دور الاستثمار الخارجي كعنصر حاسم في إنعاش القطاع الزراعي، فقد أبدت دول خليجية، وفي مقدمتها السعودية وقطر، استعدادها لضخ استثمارات في مجالات الري الحديث والزراعة المكثفة. هذه الشراكات، في حال نجحت في تجاوز التحديات البيروقراطية والأمنية، قد تُحدث تحولاً نوعياً عبر توسيع المساحات المروية وتحديث أنظمة الري، ما يقلل الاعتماد على الأمطار المتقلبة ويعزز استقرار الإنتاجية، كما يشرح الدكتور خياط.

البعد الإنساني للتعافي

وخلف الأرقام والمشاريع، يرى خياط أن البعد الاجتماعي للسياسات الزراعية الجديدة يبرز بوضوح، فالحكومة تؤكد أن أي نهوض زراعي لن يكون مستداماً ما لم يقترن بتوزيع عادل للفرص.

ومن هنا، تتضمن الخطط برامج لدعم صغار المزارعين،

800 ألف جرعة تحصين وقائي نفذتها «الصحة والانتاج الحيواني» في حمص خلال 2025

الحرية – ميمونة العلي

أوضح رئيس دائرة الصحة والإنتاج الحيواني في "زراعة" حمص الدكتور عبد المالك المصري في تصريح خاص لـ "الحرية" أن الدائرة تقدم خدماتها مجاناً للفلاحين، وقد نفذت خلال العام الحالي حوالي 55 ألف قشة و170 ألف جرعة حمى قلاعية سعر الواحدة منها دولار واحد، كما نفذت الدائرة 400 ألف جرعة لقاح موزعة في 3200 زجاجة سعر كل زجاجة 10 دولار، عدا عن تقديم لقاحات الدواجن المجانية وبلغ مجموع التخصيصات الوقائية المنفذة خلال عام 2025 "أبقار، أغنام، دواجن" حوالي 800 ألف جرعة.

وعن احتياجات الدائرة وتحديات العمل أوضح الدكتور المصري أن المراكز الصحية البيطرية البالغ عددها عشرة



هناك حاجة ماسة لزيادة عدد المراقبين الطبيين، لافتاً إلى أن دائرة تدمر بحاجة إلى إعادة تأهيل المخبر البيطري، وهناك حاجة ماسة لآليات نقل "دراجات نارية"،

في منطقة البادية السورية تحتاج لإعادة تأهيل، اثنان منها في منطقة المخرم، علماً أن هذه المراكز لا يوجد فيها سوى مراقبين طبيين فقط، وبالتالي

بالإضافة لأهمية توفير برادات لحفظ اللقاحات في الإرشاديات وأجهزة مخبرية جديدة، ولفت إلى أن الدائرة بحاجة لمخبر أعلاف علماً أن البناء جاهز ويخدم المنطقة الوسطى كاملة.

وبيّن الدكتور المصري أن عدد المزارع المرخصة في المحافظة لتربية الأبقار يبلغ 129 مزرعة للبقر الحلوب وثمان مزارع لتربية العجول، و116 مزرعة أبقار حلوب مع عجول تسمين.

وأضاف أن عدد المداجن المرخصة "فروج وبيض وأمات وجدات ومفاقس" يبلغ حوالي 2000 مدجنة، ويبلغ عدد الأبقار حوالي 84 ألف رأس، وعدد الأغنام حوالي 3 مليون، وعدد الماعز 145 ألف، مضيفاً أن الأمطار الغزيرة التي نعمت بها المحافظة تبشر بالخير، ويأمل المربون أن تساهم في تخفض تكاليف الإنتاج وتحسن المراعي.

بلا مجاملات

عام جديد ..

وأمنيات جديدة

علام العبد

وما هي إلا ساعات قليلة وبعدها سنودّع هذا العام بكل ما قدّمه للبعض من أفراح ومسراتٍ باعثةً للانشراح لقلوبنا الكبيرة وللتغيّر الجذري في حياتنا، كما أننا سنفارق أيضاً ما كان فيه من أتراح للبعض كانت قاسية عليهم سواء تعلق الأمر بالحوادث الموجهة أو المواقف المأساوية، وعلى الرغم من ذلك فإنها تركت في تفكيرنا وسلوكياتنا بصمة واضحة، فبسببها صارت أفكارنا وتصرفاتنا أكثر نضجاً وتبصراً.

ونحن لا نودع سنة من الأيام فقط، بل نودع أعماراً كتبت، وخطوات سُجّلت، وقلوباً فرحت وتألّمت.

عام مضى بما فيه؛ أخذ معه أشياء لن تعود، وترك لنا دروساً لو تأملناها لتغيرت حياتنا.

مع نهاية كل عام، يقف الإنسان أمام نفسه قبل أن يقف أمام الزمن:

ماذا ربحت؟ ماذا خسرت؟ وماذا تعلمت؟

فالسنون لا تقاس بعدها، بل بما زرعناه فيها من خير، وبما اقتربنا فيه من الله، وبما أصلحناه في قلوبنا قبل أعمالنا. العام الجديد ليس وعداً بالسعادة، بل فرصة، فرصة لنوبة صادقة، لقلب أنقى، لنية أخلص، لرحمة أوسع، ولتسامح يريح الروح قبل أن يرضي الناس.

تذكروا؛ ما فات لا يصلح بالحسرة، بل بالعبرة، وما هو آتٍ لا يبنى بالأمان، بل بالعمل، وأجمل ما نستقبل به العام الجديد قلب سليم، ولسان لا ينطق إلا الكلام الطيب والحسن ذاكراً لله وما يحبه، ونية لا تؤذي أحداً.

لنجعل العام القادم أقرب إلى الله، وأصدق مع النفس، ننبذ فيه الأحقاد والكراهية، ونجعله أغنى في العطاء والعمل والإنجاز، فالعمر يمضي لكن الأثر الطيب هو الذي يبقى خالداً.

باختصار؛ ونحن نستقبل العام الجديد 2026 نبتهل إلى الله سبحانه وتعالى أن يأتينا بشعور الآية الكريمة: (ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس).

وكلنا أمل في تكاتفنا وتماسكنا وتعاوننا وبذلنا جهوداً مضاعفة من أجل خير سوريا والسوريين، وسلامها وأمنها، كلنا أمل في تجاوز المحن والعقبات بتكاتفنا وإيماننا الصادق بأن نقف إلى جانب وطننا وما يفيدُه ونحن نعمل جاهدين مع كل يد تمتد لخير الوطن والإنسانية، فالدال على الخير كفاعله ولنكن فاعلين لخير وطننا ومواطننا ولنكن مؤمنين بالعقيدة التي نعيش لأجلها في كل خطوة نخطوها إلى الأمام فبتكاتفنا ولحمتنا لأجل سوريا الجديدة نحقق ما نصبو إليه استقراراً وأمناً ونماءً وبناءً، ولنترك لأجيالنا كل الحب والخير الذي يتمنوه وحياة آمنة وسعيدة يريدها.

كل عام وأنتم بخير وسلام وأمان.

محصول القمح في جيلة.. رهان على الإنتاج واستجابة لخطط الدعم المكثف

الحرية – لوريس عمران



يشكل محصول القمح في منطقة جيلة بمحافظة اللاذقية محوراً أساسياً في الخطط الزراعية لهذا الموسم، حيث تتسارع وتيرة العمل في الحقول بدعم حكومي وإجراءات تنظيمية تهدف إلى تعزيز الإنتاج وتوفير مستلزمات الزراعة. ومع اعتماد المزارعين على أصناف محسّنة وبرامج دعم تمويلي مثل «القرض الحسن»، يبرز رهان واضح على تحقيق موسم واعد يلبي الطموحات ويعزز الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق كشف رئيس دائرة الزراعة في جيلة المهندس باسل ديوب لصحيفة «الحرية» عن الإحصاءات الميدانية لغاية تاريخ 22 كانون الأول 2025، أظهرت إنجاز زراعة أربعة آلاف دونم.

وأشار ديوب بينما تستمر عمليات البذار والمتابعة اليومية من قبل الفرق المختصة، لغت ديوب إلى أن إرشادية قرية الدالية تبرز كأكبر التجمعات الإنتاجية بمساحة 1000 دونم، تتبعها إرشادية حميميم بواقع 380 دونماً، بينما تتوزع بقية المساحات بنسب متفاوتة في قرى الحويز والبرجان والشراشير، ما يعكس شمولية التغطية الزراعية في عموم المنطقة.

اختيار البذور

في إطار السعي لضمان غلة إنتاجية عالية، بيّن ديوب أن المزارعين يعتمدون على استراتيجية مزدوجة في اختيار

البذور، حيث يتم الجمع بين الأصناف البلدية التي أثبتت كفاءتها في المواسم الماضية، والأصناف المحسنة المعتمدة رسمياً مثل «شام 7» و«شام 9». وتُعد هذه الأصناف من الركائز الأساسية نظراً لمقاومتها العالية للظروف الجوية وملاءمتها التامة لطبيعة التربة في ريف جيلة، ما يعزز فرص الوصول إلى إنتاجية نوعية تلبي الطموحات.

القرض الحسن

ولتفعيل القرض الحسن كرافعة اقتصادية للمزارع ودعم استقرار العملية الإنتاجية، أكد ديوب أن وزارة الزراعة أطلقت مبادرة «القرض الحسن»

كأداة تمويلية ميسرة تستهدف تخفيف التكاليف التأسيسية عن كاهل المزارعين.

وأوضح أن دورة الاستفادة من هذا الدعم تبدأ عبر توثيق المساحات في الوحدات الإرشادية للحصول على التنظيم الزراعي، ومن ثم الاكتتاب لدى المصرف الزراعي للحصول على مخصصات عينية من البذار والأسمدة. ولغت إلى أن هذا القرض يمتاز بكونه صفري الفوائد، إضافة إلى منح المزارع فترة سماح حتى جني المحصول وتسويقه لسداد المستحقات، شريطة تقديم الضمانات الشخصية أو العقارية اللازمة لضمان حقوق المصرف واستدامة التمويل.

التجارة الداخلية في دير الزور تفتتح دورة تدريبية لمراقبيها التموينيين

الحرية – عثمان الخلف

افتُتحت في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدير الزور ، الدورة التدريبية، التي حملت عنوان “ حماية المستهلك وسلامة الغذاء ، والمُخصصة لتدريب المراقبين التموينيين.

رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية بسام الهزاع أوضح في تصريح لـ “ الحرية “ أن الدورة يُشارك بها 35 عاملاً في المديرية ، من العاملين الجدد والقدامى ، وتهدف إلى تعزيز كفاءة العمل الرقابي في مجالي حماية المستهلك وسلامة الغذاء ، وتتضمن الدورة محاضرات نظرية وتطبيقية ، حيث تستمر لقرابة 15 يوماً.

وأكد الهزاع أن الدورة تؤهل المراقب للنزول إلى الأسواق ومتابعة عمله الرقابي، وتأتي كإجراء تمهيدي يسبق افتتاح شعب رقابية جديدة في ريف المحافظة.ش وأوضح عددٌ من العاملين المُشاركين في الدورة أنها تُقدم فوائد عدة في عملهم ، سواء ماكان منها على الصعيد العملي أو النظري ، مؤكدين أن افتتاح شعب جديدة للرقابة التموينية سيسهم في تعزيز الدور الرقابي في كافة أرجاء المحافظة ، والمساهمة قدر الإمكان في ضبط الأسواق ، إن لجهة الأسعار أو نوعية المواد التموينية ومدى مطابقتها لشروط السلامة الصحيّة.

وكان جرى مؤخراً تزويد مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دير الزور بباصات مُخصّصة لنقل العاملين، بما يُسهّل وصولهم إلى أماكن عملهم في المواعيد المحددة ويعزّز انتظام الدوام ، ويأتي ذلك ضمن الدعم الذي تقدّمه وزارة الاقتصاد والصناعة لتأمين متطلبات العمل الأساسية، والتخفيف من الأعباء اليومية المترتبة على الموظفين ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سير العمل وجودة الخدمات المقدّمة للمواطنين.



«التموين» تكشف عن النموذج الجديد لمركبات الرقابة التموينية



الحرية

نُفذت مديرية التموين وحماية المستهلك في الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك جولة تعريفية في عدد من شوارع مدينة دمشق، بهدف

تعريف الأهالي وأصحاب الفعاليات التجارية بالمركبات المخصصة للجولات التموينية. وبينت المديرية في بيان لها أن هذه الجولة تأتي في إطار تعزيز كفاءة العمل الرقابي وتطوير أدواته، وتُعد هذه الدفعة الثانية من المركبات التي جرى تخصيصها لدعم الجولات التموينية، والتي لم تُدخّر جهداً منذ

التحرير وحتى اليوم في متابعة الأسواق وضبط المخالفات. وتهدف هذه الخطوة إلى الارتقاء بمستوى الأداء وتحسين آليات العمل التمويني بكافة تفاصيله، بما ينعكس إيجاباً على حماية المستهلك واستقرار الأسواق.

عينها على 2025 مليار ليرة.. «مؤسسة الجيولوجيا» تواصل تعزيز دورها بدعم الاقتصاد الوطني

الحرية- زهير المحمد

تواصل المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية تعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير منظومة التخطيط، ورفع كفاءة الأداء، وتحديث أدوات المتابعة والتحليل، إذ شهدت المؤسسة خلال عام 2025 مرحلة تحول نوعي تجسدت في توسع الانتاج وتحسين المؤشرات المالية، وتطوير بيئة العمل، والاستثمار.

وأوضحت المؤسسة بتقرير موجز لها حول أهم التطورات التي حققتها، ودور مديرية التخطيط والتعاون الدولي في قيادة هذا التغيير.

نمو متسارع في الانتاج

ووفقاً للتقرير، شهد عام 2025 ارتفاعاً غير مسبوق في الإنتاج الإجمالي المحلي، حيث تضاعفت تدريجياً وصولاً إلى قفزة كبيرة متوقعة في عام 2026، وقد ترافق ذلك مع:

- تحسن كبير في كفاءة استخدام الموارد، إذ ارتفع الإنتاج بنسب عالية مقابل زيادة محدودة في المستلزمات التشغيلية.
- تعاضد الفوائد المالية باستمرار ماعزز القدرة على تمويل المشاريع التوسعية، واستدامة العمل لإنتاجي دون أعباء إضافية، هذا التقدم يعكس انتقال المؤسسة من مرحلة التعافي وإعادة البناء إلى مرحلة التوسع والاستثمار عام 2025 وصولاً إلى مرحلة النضج المؤسسي والاقتصادي عام 2026.

الدور الاستراتيجي لمديرية التخطيط والتعاون الدولي

إذ أسهمت المديرية بدور محوري في تحقيق هذا التطور من خلال مجموعة من

الأعمال النوعية كان لها أثر مباشر على أداء المؤسسة أبرزها:
1- إعداد الخطط الاستراتيجية من خلال وضع خطط إنتاج وتشغيل سنوية مبنية على مؤشرات دقيقة، وإعداد استراتيجية متوسطة الأمد تدعم النمو التدريجي وتحسن الأداء المؤسسي.
2- تطوير قواعد البيانات ومنظومة المتابعة عبر تفعيل شعبه التدقيق الاحصائي وتحويلها الى أداة رئيسية في دعم القرار، وتنفيذ احصاء شامل للموارد البشرية والإنتاج والعقود والمشاريع ما أتاح بناء قاعدة بيانات موحدة تستخدم في التخطيط والتنبؤ.
3- تحديث خارطة الفرص الاستثمارية لإعادة هيكلة الخارطة الاستثمارية بما يتناسب مع الواقع الجيولوجي وفتح المجال أمام فرص جديدة ذات جدوى عالية.
4- تفعيل التقارير الدولية من خلال إطلاق نظام تقارير دولي يغطي عمل المديريات والفروع ويعزز الرقابة الإدارية ويرفع من كفاءة الاداء التشغيلي.

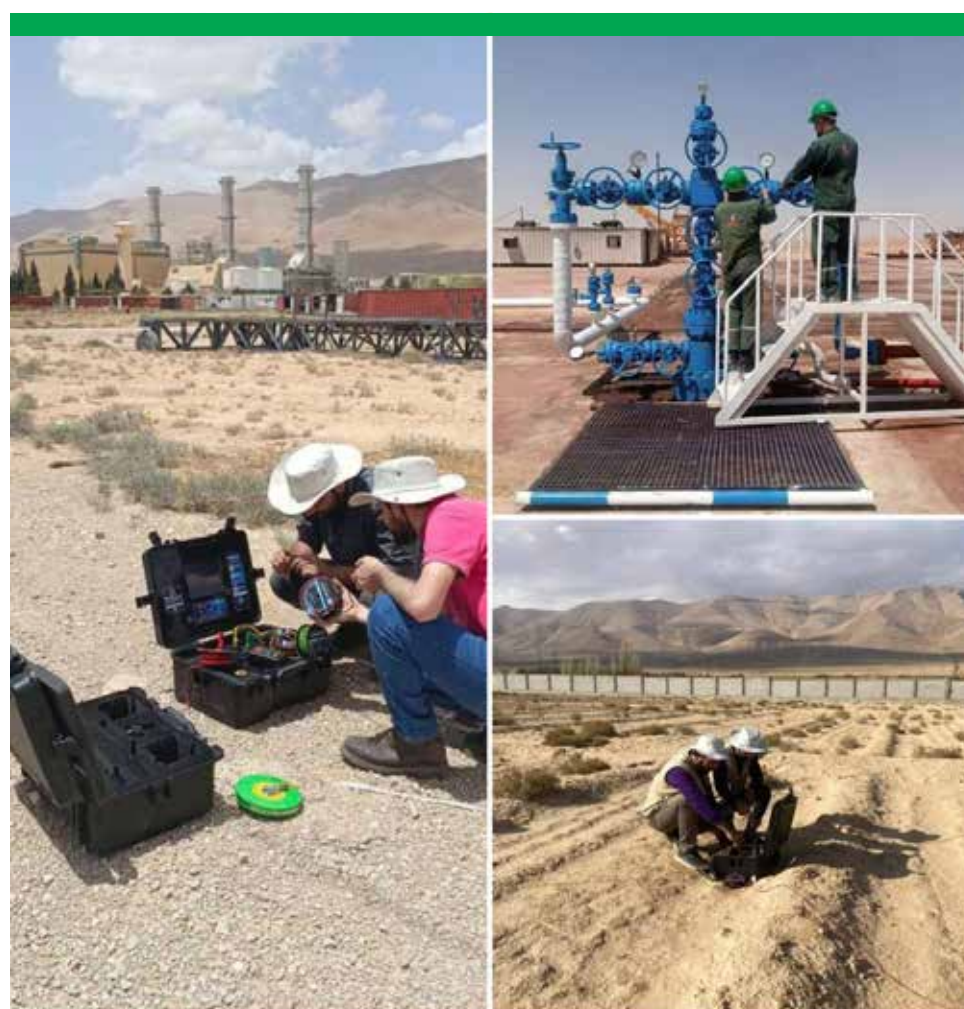
5- دعم المشاريع التطويرية الكبرى واعادة هيكلة الخارطة الاستثمارية بما يتناسب مع الواقع الجيولوجي، وفتح المجال أمام فرز جديد ذات جدوى عالية.
6- مراجعة الهيكلية التنظيمية للمؤسسة والعمل على تطوير مقترحات تعديلها بما يساهم في الحد من البطالة المقنعة، وتحسين توزيع القوى العاملة ورفع كفاءة الأداء.
7- إعداد المجموعة الإحصائية لعام 2025 لمديريات المؤسسة كافة بهدف تأمين قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة تدعم اتخاذ القرار.

8 - تفعيل شعبه التدقيق الإحصائي لتعزيز متابعة الإنجازات الربعية للمؤسسة وفروعها وضمان دقة البيانات وموضوعيتها.
9- متابعة تقارير الإنجازات الأسبوعية والشهرية والربعية ومتابعتها بهدف رصد التحديات المحتملة ومعالجتها وفق منهجية علمية تضمن استمرارية العمل بكفاءة.

10 -متابعه وضع المقالع أسبوعياً وأرشفة بياناتها بشكل منظم لضمان الشفافية والدقة وفي المعلومات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار. 11- تنفيذ تحليل "sowt" ريعي لكافة المديريات لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ودعم اتخاذ القرارات التحسينية بصورة مستمرة.

رؤيا مستقبلية لعام 2026

وتوقعت المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، أن يشهد عام 2026 تحقيق نتائج قياسية تشمل: تجاوز الإيراد حاجز 600 مليار ليرة سورية، واستدامة الفوائد المالية بمستوى غير مسبوق، وترسيخ الشراكات الاستثمارية، وتوسيع نطاق العمل في الأسواق التصديرية، ووصول المؤسسة إلى مرحلة النضج الإنتاجي، وتثبيت موقعها بصفتها أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني.



تدني بمساحات القمح المزروعة بدير الزور ..

غلاء مستلزمات الإنتاج أول الأسباب !

الحرية – عثمان الخلف

تشير تقارير مديرية الزراعة بدير الزور لتدني بمساحات محصول القمح، المزروعة للموسم الشتوي الحالي 2025 – 2026، مقارنةً بالخطة التي أقرتها اللجنة الزراعية الفرعية، مع تسجيل عزوف واضح عن زراعته، وفق تصريحات لمعنيين، كنتيجة لغلاء مستلزمات العملية الإنتاجية، بدءاً بالحراثة ومُتعلقاتها، مروراً بمادة السماد وتكلفة الوقود الزراعي لأغراض الري، والتي باتت مُتلازمة لمشاكل سنوية، تُعرقل عودة التوسع بزراعة المحصول وسواه من محاصيل استراتيجية، باتت وجهة توريدها إلى التجار، الأمر الذي يُخرج مؤسسات الدولة من دورها الوازن في دعم الزراعة، وبالتالي حماية الأمن الغذائي في سوريا ككل.

غلاء المستلزمات..

وفق أحدث لمزارعين التفتهم “الحرية”، فإن ارتفاع أسعار مستلزمات زراعة محصول القمح تقف حائلاً دون زراعته لدى بعض المزارعين ممن يملكون حيازات واسعة من الأراضي، ليقصر الأمر على مساحة منها بما يكفي لتأمين الطحين لحين مجيء موسم آخر، ومن هنا تجد حسب حديث المزارع حسن خضر الحمد أن أهل القرى ممن كان خبزهم اليومي يعتمد على “التنور” المنزلي، صاروا يقصدون المخبز الآلي لتأمينه، في ظل انحسار مساحات زراعة القمح.

وأضاف: “كانت اللجنة الزراعية الفرعية تُصدر تسعيرة رسمية مُلزمة ثمناً لحراثة الدونم الواحد من القمح، وما يرتبط بذلك، هذا الموسم لم نر أي تسعيرة بهذا الخصوص تضبط فوضى التسعير الكيفي، والتي تختلف بين صاحب جرارٍ وآخر.

من جانبه يورد المزارع جاسم الحمد، الأسعار التي تكلفها مع بدء زراعته لمحصول القمح، مُقدراً بأن تصل تكلفة الدونم الواحد لقرابة 1,5 مليون ليرة سورية، إذ بلغت تكلفة حراثة الدونم 200 ألف ليرة سورية، وتصل سقايته إلى 60 ألف ليرة، حيث يصل ثمن ليتر الوقود الزراعي وفق السعر الرسمي 9 آلاف ليرة، إذ إن اللجوء للوقود غير المكرر والمستخرج من حقول منطقة الجزيرة الواقعة تحت سيطرة “قسد” يتسبب بأضرار لمحركات الري، وربما يُخرجها عن الخدمة، مُشيراً كذلك لتكلفة مادة السماد الزراعي والتي يحتاجها القمح لضمان نموه الطبيعي، وتأمين إنتاجيته العالية إذ يصل ثمن كيس السماد “اليوريا” إلى 320 ألف ليرة في حين تبلغ للسماد الترابي 270 ألف ليرة سورية، ويشتري من السوق الحرة، في ظل غياب المصرف الزراعي عن دوره في تأمين كميات السماد اللازمة، والتي تُغطي احتياجات مزارعي المحافظة.



صعيد دعم المزارعين، وقد تجاوزت أعداد المُسجلين في فرع مصرف دير الزور 125 مزارعاً، عدا عن فرعي المصرف في مدينتي الميادين والبوكمال، ووفق شروط ليست بالتعجيزية تضمن سداد، حيث يجب على المزارع تقديم وثيقة رسمية تثبت حيازته للأرض، وفق خيارين، إما وثيقة التنظيم الزراعي، وهي الوثيقة الأساسية المعتمدة لمنح القرض الحسن أو وثيقة الكشف الحسي في حال تعذر تأمين وثيقة التنظيم الزراعي، مع تقديم ضمانات كفالة من كفيين اثنين يتمتعان بملاءة مالية يقبلها المصرف الزراعي التعاوني أو كفالة عقارية، ويتم وفق عقد مع المصرف حيث تصل قيمة المواد الممنوحة للمزارع الذي تعاقد على القرض من بذار وسماد إلى 15 مليون ليرة سورية، علماً أن سداد القرض يبدأ فور انتهاء موسم الحصاد، ولا فوائد عليه بالمطلق، وأشار عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الفلاحين محمد العاشق، لإمكانية فتح التسجيل على القرض مُجدداً.

هذا ولا تُشير أرقام المُتقدمين للحصول على القرض المذكور لأعداد كبيرة بهذا الاتجاه، بالنظر لما سلف ذكره من عدم توفر مواد ممولة به كالسماد، حسب ماورد آنفاً من شكاوى مزارعين فالكثيرة ممن زرعو المحصول اعتمدوا على مايتوافر لديهم من إمكانيات مادية لتمويل زراعته.

أرقام :

وكانت مساحات زراعة محصول القمح لموسم 2024- 2025، بلغت 13660 هكتاراً، فيما ناهزت 22 ألف هكتار لموسم العام 2023، وأعلنت المؤسسة السورية للحبوب أن إجمالي الكميات المستلمة من محصول القمح لموسم 2025 بلغ نحو 213 ألف طن، توزعت على مختلف المحافظات، ووصلت الكميات المُسوّقة بدير الزور إلى 7,337 طناً، فيما جرى استلام كميات منه ناهزت 250 ألف طن، كهدية من القطر العراقي الشقيق، عبر منفذ البوكمال الحدودي وزعت على المحافظات كل حسب حاجتها.

وفي تقرير لبرنامج الأغذية العالمي صدر في وقت سابق أشار إلى أن أكثر من نصف سكان سوريا يعانون انعدام الأمن الغذائي وقد يواجه ما يقرب من 3 ملايين شخص جوعاً شديداً، مُبيناً في سياق التقرير إلى انخفاض نسبة إنتاج القمح هذا العام بلغت 40 في المئة مع جفاف هو الأسوأ منذ 36 عاماً، فيما يأمل مزارعو دير الزور أن تُسهّم الهطولات المطرية في التخفيف من مصاريف زراعة المحصول ونموه بشكل جيد، في الوقت الذي لا يزال إنتاج منطقة الجزيرة الواقعة تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية خارج حسابات إنتاج المحافظة، حيث يُسجل هذا الموسم توجهاً للزراعة البعلية فيها، إثر المُنخفض المطري الأخير والذي سجل في عموم المحافظة 18 مم بمدينة الميادين وريفها، و 2,3 مم في دير الزور ومحيطها، والبوكمال ومحيطها 6,8 مم، وناحية الكسرة 3 مم.

للزراعة كلمتها

في تصريح لـ “الحرية” أكد رئيس دائرة الشؤون الزراعية والوقاية في مديرية زراعة دير الزور المهندس عبد الحميد العبد أن المساحات المزروعة بمحصول القمح لاتزال مُتدنية، حيث بلغت المساحة المزروعة من المحصول حتى تاريخه 9500 هكتار، فيما الخطة الزراعية للمحصول تصل إلى 22 ألف هكتار، مُبيناً أن غلاء مستلزمات العملية الإنتاجية بمراحلها كافة، تتسبب في إحجام البعض عن زراعته، مُقدراً بدوره تكلفة زراعة الدونم الواحد ب 1,5 مليون ليرة، وكذلك التأخير الحاصل في صرف قيم فواتير الموسم الماضي. وأضاف: “مما لاشك فيه أن المساحات المزروعة مع مرور وقت الزراعة، لاتزال قليلة ربما لايزال هناك من ينتظر جفاف الأرض، عقب الهطولات المطرية الأخيرة، والتي صعبت من أعمال حراثة الأرض، ومن ثم تبدأ زراعته ما نتوقعه حقيقة الوصول إلى تنفيذ نسبة تتراوح ما بين 65 – 70 % من حجم الخطة الزراعية للمحصول“.

خطوة .. ولكن

بدوره مدير فرع المصرف الزراعي بدير الزور المهندس محمد عكل أوضح أن تدخلات فروع المصرف بشأن توزيع السماد للمزارعين تتم وفق الكميات المتوافرة، لافتاً إلى أن المتوفر في المصرف لايتجاوز 200 / طن للسماد الترابي ومثلها لسماد “اليوريا”. مُبيناً أن الخطوة التي اتخذتها وزارة الزراعة بإقرار القرض الحسن لمزارعي القمح، تُعد خطوة مُتقدمة على

زراعة 9500 هكتار قمح.. وخبطته 22 ألف هكتار



نقابة صيادلة طرطوس..

عام من العمل المنظم والحضور المهني

الحرية – مها يوسف

شهد فرع نقابة صيادلة طرطوس خلال الفترة الماضية تطوير العمل النقابي، ما يعكس توجهاً واضحاً نحو تنظيم المهنة وتعزيز دور الصيدلي من خلال برامج تنظيمية ومهنية وعلمية متكاملة، واضعاً مصلحة الصيادلة وخدمة المجتمع في مقدمة أولوياته.

نقيب صيادلة طرطوس الدكتور هلال صبره أكد لـ «الحرية» أن جميع الخطوات التي نفذها الفرع منذ تسلمه المهام جاءت ضمن رؤية تهدف إلى تطوير العمل النقابي، وضبط الممارسة المهنية، والارتقاء بواقع الصيدلي علمياً ومادياً، إلى جانب تعزيز الدور الوطني والمجتمعي للنقابة.

تنظيم إداري وتفعيل اللجان

وأوضح الدكتور صبره أن العمل بدأ بتعيين مندوبين للمناطق الرئيسية في المحافظة، بما يضمن التواصل المباشر مع الصيادلة ومتابعة شؤونهم، كما جرى تشكيل وتفعيل اللجان النقابية المختلفة، وشمل ذلك لجان شؤون الصيدليات، ولجان الكشف عن الصيدليات والمستودعات والمحلات التجارية، إضافة إلى اللجان المالية والإعلامية والاجتماعية والعلمية، وذلك وفق الأنظمة النافذة وبما يساهم في تنظيم المهنة وضبط المخالفات.

تطوير نظام المناوبات

وبين أن النقابة اتخذت قراراً مهماً تمثل في تعديل عدد الصيدليات المناوبة في مدينة طرطوس من 3 إلى 6 صيدليات، وذلك للمرة الأولى، استجابة للتوسع الجغرافي للمدينة وتخفيف أعباء التنقل عن المرضى. وقد جرى توزيع الصيدليات المناوبة بشكل مناطقي، الأمر الذي لاقى ارتياحاً واسعاً لدى الأهالي.



دور إنساني ومجتمعي فاعل

وأشار الدكتور صبره إلى مشاركة النقابة في المبادرة الإغائية التي أطلقتها نقابة صيادلة سوريا خلال كارثة حرائق غابات محافظة اللاذقية، حيث تم تقديم تبرعات نقدية وعينات دوائية دعماً للنقطة الطبية هناك. كما أسهم الفرع في دعم صندوق التنمية السوري في طرطوس من خلال التبرع وفتح باب المشاركة أمام الصيادلة.

لقاءات مهنية وفعاليات علمية

وأضاف صبره أنه تم عقد اجتماع موسع مع مندوبي المناطق لوضع خطة عمل لمتابعة شؤون الصيدليات، مع التركيز على تنفيذ حملة محاربة ظاهرة المتصيدلين. كما نظمت النقابة فعالية خاصة جمعت كبار الصيادلة والنقباء السابقين، برعاية شركة «سي فارما»، تم خلالها استعراض خطة عمل النقابة، وأخذ الآراء عبر استبيان خاص، إلى جانب تكريم عدد من الصيادلة من كبار السن والمؤثرين في المهنة. كما أقامت النقابة فعالية في المركز

الثقافي بالتعاون مع الغرفة الفتية الدولية – فرع طرطوس، تناولت تعزيز مفهوم الريادة في مهنة الصيدلة، وشاركت في اختبارات فحص الملازمة في كلية الصيدلة بجامعة طرطوس، إلى جانب المشاركة في ورشة العمل التحضيرية لإطلاق حملة اللقاح الوطنية التي أطلقتها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

مناسبات مهنية ووطنية

وأوضح الدكتور صبره أن فرع النقابة نظم احتفالية عيد الصيدلي العالمي في الخامس والعشرين من أيلول، بمشاركة نحو 350 صيدلياً وبرعاية عدد من شركات ومستودعات الأدوية، حيث جرى تكريم عدد من الصيادلة القدامى وتوزيع هدايا تذكارية، في فعالية عززت روح التعاون والود بين الصيادلة. كما شاركت النقابة في فعاليات اليوم العالمي للمستجدات في سرطان الثدي، وفي مؤتمر «2025 MedExpo» خلال شهر تشرين الثاني، إضافة إلى المشاركة في الاحتفالات الوطنية بذكرى التحرير

بالتعاون مع مختلف النقابات والمنظمات الأهلية والرامية في المحافظة.

جولات رقابية وتنظيمية

وأكد أن العمل الميداني كان من أولويات النقابة، حيث نفذت جولات رقابية وتفتيشية واسعة شملت مدينة طرطوس وعدداً من مناطق المحافظة، وأسفرت عن تنظيم الدوام والمناوبات، ولاسيما في محيط المشفى الوطني ومناطق الحميدية وعرب الشاطئ والدريكيش وصافيتا، بالتعاون مع مندوبي النقابة، وأوضح أن هذه الجولات، التي تجاوز عددها 200 جولة، أدت إلى ضبط المخالفات المتعلقة بوجود أشخاص غير مؤهلين داخل الصيدليات، وتسوية أوضاع العديد منها، إضافة إلى إغلاق عدد من الصيدليات المخالفة في مدينة طرطوس وبعض المناطق الأخرى.

رؤية العام القادم

وحول خطة النقابة للعام القادم، أوضح صبره أن العمل سيستمر في حملة القضاء على ظاهرة المتصيدلين، مع إطلاق برنامج متكامل للتعليم المستمر يتضمن يوماً علمياً شهرياً لرفع المستوى العلمي للصيادلة. كما ستتولى النقابة الإشراف على دورات الملازمة لطلاب السنة الخامسة في كليات الصيدلة.

وفي الجانب المعيشي، أشار إلى التنسيق القائم مع وزارة الصحة والنقابة المركزية لرفع هامش ربح الصيدلي دون المساس بسعر الدواء للمواطن، مؤكداً أن الفترة المقبلة ستشهد انخفاضاً ملحوظاً في أسعار بعض الأدوية الشائعة.

كما تعمل النقابة على إيجاد حلول لمشكلة خدمة الريف التي تواجه الخريجين الجدد، إضافة إلى إعداد مسودة تعديلات قانونية ستطرح خلال المؤتمر العام المزمع عقده في الشهر الرابع من العام القادم، بما يضمن حماية مصالح الصيادلة وتعزيز دورهم المهني.

بدء أعمال ترميم وتأهيل الكراج الموحد في حلب

الحرية – جهاد اصطيف

تشهد مدينة حلب أعمال ترميم وتأهيل شاملة في الكراج الموحد بحي باب جنين، تنفذها المؤسسة العامة لنقل الركاب بالتعاون مع المنظمة الألمانية السورية، بهدف توفير بيئة أكثر راحة وأماناً للمسافرين القادمين من المدينة والمتجهين إلى ريفها، إضافة إلى المحافظات المجاورة.

وشملت أعمال التأهيل تركيب مقاعد جديدة لانتظار المسافرين، ووضع سلال للقمامة في مختلف أرجاء الكراج، إلى جانب تحسين شبكة الإنارة الداخلية والخارجية بما يساهم في رفع مستوى الأمان خاصة خلال ساعات المساء، فضلاً عن تنفيذ حملة تنظيف واسعة طالت المرافق العامة، في خطوة تعكس اهتمام الجهات المعنية بالارتقاء بالواقع الخدمي للكراج.

وفي هذا السياق، أوضحت مسؤولة العلاقات العامة في النقل الداخلي بحلب نسرين علو خلال تصريح لـ «الحرية» أن ما جرى تنفيذه يأتي ضمن حملة خدمية تطوعية شملت تنظيف الكراج وتركيب مقاعد خشبية وسلال قمامة، بهدف الحفاظ على البيئة وتقديم خدمة أفضل للمواطنين. وأكدت أن هذه الأعمال تمت بالتعاون مع منظمات شبابية وأبناء المدينة، في رسالة تؤكد روح

العمل الجماعي والمساهمة في تعافي حلب وإعادة صورتها الحضارية.

من جانبه، أشار مدير المشروع في المنظمة الألمانية السورية محمد العبيد إلى أن المشروع تضمن تركيب مقاعد انتظار جديدة وسلال للقمامة، إضافة إلى نقاط إنارة تعمل بالطاقة الشمسية، ما يساهم في زيادة ساعات عمل الكراج ليلاً ويؤمن بيئة أكثر أماناً وراحة للمسافرين. ولفت إلى أن هذه النشاطات تهدف إلى تحسين المشهد العام للكراج والمدينة بشكل عام، وتعزيز شعور المسافرين بالاهتمام والخدمة اللائقة.

ويعد الكراج الموحد نقطة نقل رئيسية تخدم أعداداً كبيرة من المسافرين يومياً، إذ يخصص لانطلاق السرافيس المتجهة إلى ريف حلب الشمالي والغربي، إضافة إلى محافظة إدلب وريفها. وقد انعكس تأهيل الكراج بشكل مباشر على راحة المسافرين من خلال توفير أماكن جلوس مناسبة وتحسين مستوى النظافة والتنظيم، ما خفف من معاناة الانتظار الطويل، خصوصاً لكبار السن والنساء والأطفال.

كما أسهم تحسين الإنارة والبنية التحتية في تعزيز شعور الأمان لدى المسافرين القادمين من الريف أو المتوجهين إليه، ولا سيما في فترات المساء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الحركة اليومية داخل الكراج وساعد



على تنظيم حركة النقل بشكل أفضل.

يشكل تأهيل الكراج الموحد في حلب خطوة مهمة في مسار تحسين خدمات النقل العام، ويعكس تعاوناً مثمراً بين الجهات الرسمية والمنظمات الأهلية والدولية. ومع استمرار مثل هذه المبادرات، تتعزز ثقة المواطنين بالخدمات العامة، وتترسخ صورة حلب كمدينة تسعى للنهوض من جديد وتوفير بيئة خدمية تليق بأهلها وزوارها.

التصحر يطرق أبواب سوريا.. والزراعة الذكية تفتح نافذة الأمل

– دعم البحث العلمي باستخدام الاستشعار عن بعد وتطوير بذور محسنة.

الزراعة الذكية مناخياً

أشار الحلبي إلى أن الزراعة الذكية مناخياً يمكن أن تكون الحل العملي لمواجهة الأزمة. فهي تقوم على دمج التكنولوجيا مع أساليب الزراعة التقليدية لتقليل هدر المياه والتربة.

وأوضح أن الخطوات العملية تشمل تركيب أجهزة استشعار للتربة، استخدام تطبيقات ذكية لإدارة الري، زراعة أشجار مثمرة محلية بين الحقول، واعتماد أنظمة ري حديثة تقلل استهلاك المياه بنسبة 40-60%.

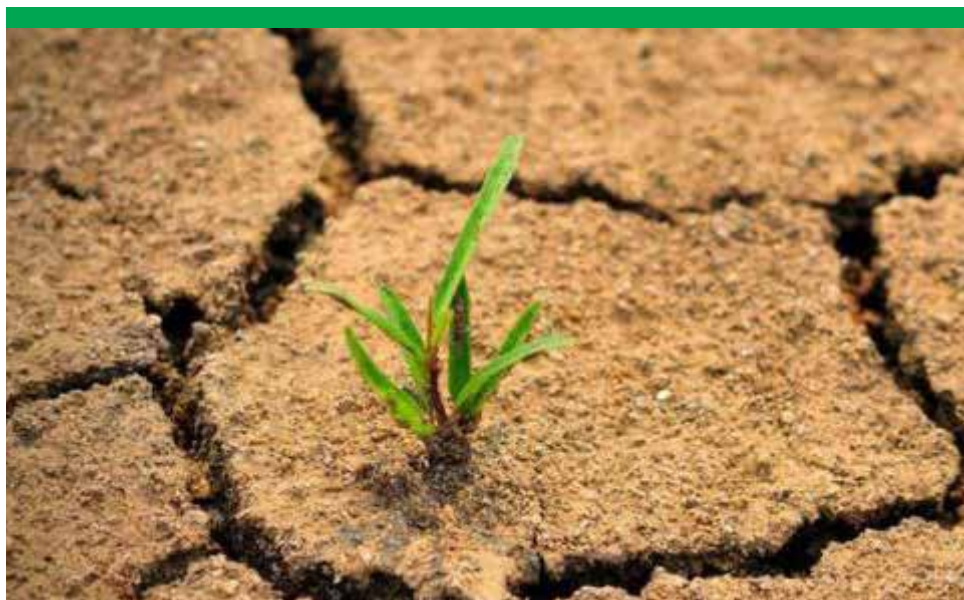
وأضاف أن الأثر المتوقع هو تحسين إنتاجية الحبوب والخضراوات بنسبة 20-35% رغم قلة الأمطار، والحفاظ على التربة ومنع انجرافها، ورفع وعي المزارعين.

الإعلام والثقافة: صوت البيئة

الحلبي لفت الانتباه إلى أن الإعلام والثقافة يمكن أن يغيّرا السلوك عبر حملات توعية تربط بين البيئة والحياة اليومية، برامج وثائقية في المدارس والجامعات، وتسليط الضوء على قصص نجاح محلية في مواجهة التصحر.

صورة الأمل لسوريا المستقبل

أخيراً شدّد الحلبي على أن سوريا يمكن أن تكون أرضاً منتجة ومنسجمة مع مواردها الطبيعية، مجتمعاً واعياً يحمي بيئته، ودولة تستثمر في الزراعة المستدامة والتقنيات الحديثة. مواجهة التصحر ليست نهاية الطريق، بل بداية لإعادة بناء علاقة جديدة بين الإنسان وأرضه، بين العلم والإرادة، بين الإعلام والثقافة.



2011 التي دمّرت البنية التحتية للمياه والري، إضافة إلى حفر آبار عشوائية، إزالة الغابات، والرعي الجائر.

وأكد أن هذا التداخل أوجد بيئة مثالية لتدهور مستمر، وما كان يمكن أن يشكل أزمة مرحلية أصبح حالة مزمنة.

خطة متكاملة لمكافحة التصحر

بيّن الحلبي أن مواجهة التصحر تحتاج إلى خطة وطنية متكاملة تشمل:

- التقييم الوطني للموارد الطبيعية عبر مسح شامل للأراضي والمياه.
- حماية التربة والغطاء النباتي بإعادة التشجير ومنع الرعي الجائر.
- إدارة المياه بكفاءة من خلال حصاد مياه الأمطار وأنظمة ري حديثة.
- التخطيط الزراعي المستدام عبر زراعة مقاومة للجفاف وتناوب المحاصيل.
- إشراك المجتمع المحلي في التوعية والمشاركة الفعّالة.

وأصبح الاعتماد على الري الصناعي باهظ الثمن أمراً لا مفر منه.

وبيّن أن هذا التراجع أدى إلى تقلص المساحات المزروعة، وزيادة تكاليف الإنتاج بسبب الاستنزاف السريع للمياه الجوفية، وانخفاض المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير.

وأشار إلى أن تقديرات وزارة الزراعة تؤكد انخفاض إنتاج القمح بنحو 40% في موسم 2025، ليصل إلى 1.2 مليون طن مقابل حاجة تقارب 4 ملايين طن، ما جعل الأمن الغذائي في خطر فعلي.

عوامل تفاقم التصحر

أوضح الحلبي أن التصحر في سوريا ليس نتيجة المناخ وحده، بل هو نتاج تداخل بين عوامل طبيعية وبشرية. فمن جهة طبيعية، هناك ارتفاع الحرارة، انخفاض الأمطار، وانتشار موجات الجفاف الشديدة. ومن جهة بشرية، الحرب المستمرة منذ

الحرية - حسية صالح

يواجه السوريون اليوم تحدياً وجودياً يتجاوز حدود السياسة والاقتصاد، تحدياً يطول الأرض والسما والإنسان نفسه: التصحر. هذا الخطر لم يعد مجرد تحذير نظري، بل حقيقة يومية تتجلى في الحقول الجافة، في القرى التي فقدت خضرتها، وفي المزارعين الذين يقفون أمام مواسم كاوية.

وقد أشار الدكتور صفوان الحلبي، الباحث في هندسة المياه والبيئة في تصريح لـ"الحرية"، إلى أن تغيّر المناخ في سوريا عبر العقود لم يُقَسَّ بمشهد واحد من الجفاف، بل بسلسلة من التحولات المتراكمة التي أثّرت على الأمطار والزراعة والموارد المائية.

التغيرات المناخية

أوضح الحلبي أن الأمطار التي كانت شريان الحياة للريف السوري، انخفضت بنسبة 54% في موسم 2024-2025، ووصل العجز في بعض المناطق إلى 69%.

وأضاف: هذا التراجع ليس نتاج سنة ضعيفة فقط، بل تراكم لسنوات من انخفاض الهطول وارتفاع درجات الحرارة بما يتراوح بين 1.1 و1.5 درجة مئوية فوق المتوسط التاريخي، ما يزيد من تبخر التربة وضعف احتجاز الرطوبة فيها.

ورغم أن الساحل السوري ما زال يبدو مستقراً نسبياً، لفت الانتباه إلى أن تأثير البحر المتوسط لا يحميه بالكامل، إذ بدأ التذبذب في الأمطار يظهر حتى هناك.

الزراعة التقليدية تحت الضغط

شدّد الحلبي على أن الزراعة البعلية التي اعتمدت على المطر تراجعت بشكل كبير،

منصة طرطوس التعليمية الرقمية بديل موثوق للدروس الخصوصية

الحرية – فادية مجد

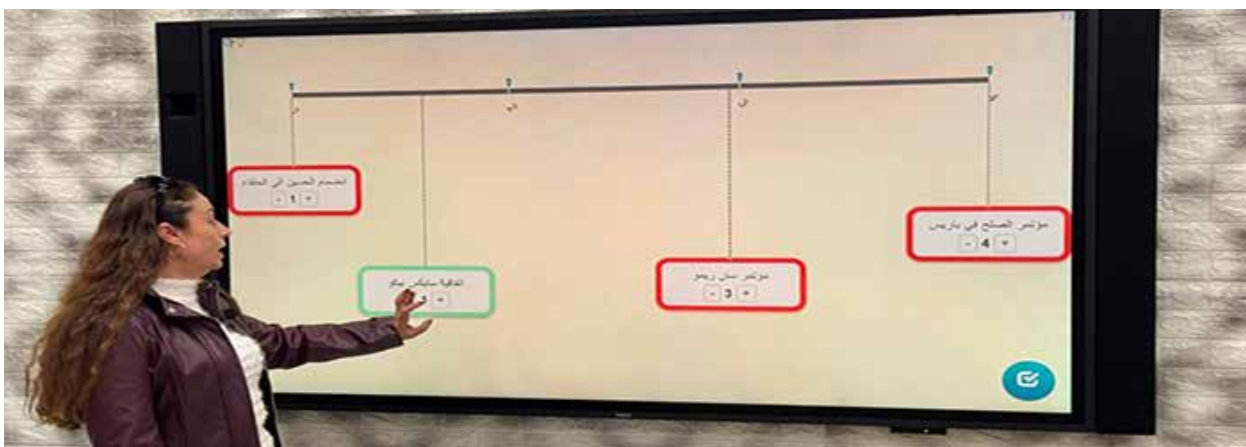
يشهد التعليم في سوريا خطوات جادة ومتسارعة نحو التحول الرقمي، حيث تتجه الجهود إلى تعزيز التعلم الإلكتروني، وتوسيع نطاقه ليشمل مختلف المحافظات. ويأتي ذلك في إطار البحث عن وسائل حديثة تدعم العملية التربوية، وتوفر للطلاب فرصاً أوسع للتفاعل وتبادل الخبرات، بعيداً عن قيود المكان والزمان. ومن هنا أطلقت مديرية تربية طرطوس منصتها التعليمية الرقمية، لتكون مرجعاً رسمياً يواكب التطور ويخدم العملية التعليمية.

انطلاقة المنصة

مدير تربية طرطوس مهند عبد الرحمن أكد لـ"الحرية" أن الهدف من إنشاء المنصة التعليمية في طرطوس هو نشر فكرة المنصات بشكل أوسع، وعدم حصرها في دمشق فقط، وليمكن أيضاً طلاب ومدرسو طرطوس من المشاركة وتبادل الخبرات، وخوض تجربة التعلم الرقمي، دون تكلفة السفر والغياب عن مدارسهم، ولتكون مرجعاً رسمياً موثقاً، يعوض عن الدروس الخصوصية ما يوفر الوقت والجهد للطلاب.

محتواها التعليمي

ولفت عبد الرحمن إلى أن المنصة التعليمية قد بدأت عملها الفعلي بتاريخ 15 / 6 / 2021 ، حيث تم تصوير



التعليمية والوصول إليها عن طريق حضور الجلسات المصورة، وتجربة الأنشطة التفاعلية بأنفسهم، وطرح الأسئلة للتم الإجابة عنها من قبل خبراء مختصين، كما يمكنهم الوصول إليها عن طريق الموقع الإلكتروني الذي يحتوي على جميع الجلسات الصورة والمناهج الإثرائية والأنشطة والكتب، أو عن طريق قناة اليوتيوب التي تتضمن المقاطع المصورة. وأشار عبد الرحمن إلى أن نجاح المنصة التعليمية يعتمد على جودة ونوعية المحتوى المقدم، بالإضافة إلى انتشارها بشكل أوسع، لتصل لأكثر عدد من الطلاب والمدرسين في سوريا وخارجها، منوهاً بأن التقييم يتم عن طريق التوجيه الاختصاصي لكل مادة، وعن طريق المختصين في وزارة التربية.

أول درس، مبيّناً أن المحتوى المتاح عليها يتعلق بالمنهاج السوري لكافة المراحل الدراسية (دروس مصورة – أنشطة تفاعلية – تجارب علمية – كتب تفاعلية – مناهج إثرائية)، مشيراً إلى أن مديرية المنصة تم انتقاؤها بناء على اختصاصها وخبرتها السابقة في المنصة المركزية، فيما باقي الكادر تم ترشيحهم من قبل مديرية التربية بطرطوس وفق شروط محددة، حيث خضعوا لاختبارات، وتم انتقاء بعضهم وتدريبهم لمدة ثلاثة أشهر في طرطوس من قبل مديرية المنصة.

طرق الوصول إليها

وأكد عبد الرحمن أنه يمكن للطلاب الاستفادة من المنصة

حملات تشجير وجولات على مناشر الخشب ومستودعات الفحم بحلب

الحرية – حسن العجيلي

تواصل دائرة الحراج في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بحلب تنفيذ جولات تفتيشية مكثفة على مناشر الخشب ومحال بيع الفحم والمستودعات المرتبطة بالحصار الحراجية، بهدف التأكد من التزام المنشآت بالسجلات النظامية وبالفواتير الأصلية التي تضمن أن مصدر تلك المواد مشروع ولا يندرج ضمن عمليات التحطيب الجائر أو الاستغلال غير القانوني للغابات.

وأوضح رئيس شعبة الحماية في دائرة الحراج بمديرية الزراعة أحمد ماهر النيهان في تصريح لصحيفة "الحرية" أن فرق التفتيش تقوم بعمل دوري ومنهجي يشمل مختلف المناطق التي تنتشر فيها مناشر الخشب ومراكز تجميع الحاصلات الحراجية، مضيفاً بأن فرق التفتيش تقوم بتدقيق الأوراق والرخص الرسمية إضافة إلى إجراء التطابق بين الكميات الموجودة وبين ما هو مسجل في دفاتر الشراء والفواتير المرافقة لها.

وأكد النيهان بأن الهدف الأساسي للجولات التفتيشية هو منع دخول أي كميات من الخشب أو الفحم غير المستثمرة بشكل نظامي، لأن ذلك يشكل تهديداً مباشراً للغابات وللثروة الحراجية. وبيّن النيهان أن معظم المناشر تتعاون مع فرق التفتيش وتلتزم بالأنظمة



والقوانين، مؤكداً أن الرقابة المستمرة تلعب دوراً أساسياً في الحد من عمليات التحطيب غير المشروع التي ازدادت خلال السنوات الماضية، سواء بفعل الحاجة الاقتصادية أو ضعف الوعي البيئي لدى بعض الأفراد.

وفي السياق ذاته تعمل دائرة الحراج على تنفيذ برنامج واسع للتشجير في عدة مناطق في ريف المحافظة، منها حملة التشجير التي تتم حالياً محيط بحيرة ميدانكي بمنطقة عفرين في الريف الشمالي لمحافظة حلب، وهو مشروع يأتي ضمن خطة إعادة تأهيل المناطق الحراجية وتعزيز الغطاء النباتي،

والتي تتم بالتعاون مع مبادرة مجتمعية أطلقها أهالي مدينة عفرين، الذين بادروا بالمشاركة ودعم الحملة بما يعكس وعياً متزايداً بأهمية البيئة ودورها في استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تكتسب حملة التشجير في منطقة ميدانكي أهمية خاصة نظراً إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تُعد من أهم الوجهات السياحية في ريف حلب، وما تتمتع به من إمكانيات تتيح تطوير مشاريع تنمية تعتمد على البيئة والغطاء الأخضر، ما يساهم في خلق بيئة جاذبة للسياحة ويوفر ظلالاً ومنتزهات طبيعية للسكان، ويحافظ على الطبيعة في المنطقة.

منخفض جوي شديد الفاعلية مصحوباً بأمطار غزيرة وثلوج ورياح عاتية

الحرية – رجا عبيد

تشهد البلاد اليوم الأربعاء وغداً الخميس منخفضاً جويًا شديد الفاعلية يتمركز قرب قبرص نتيجة النزول القطبي نحو الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ما يؤدي إلى تشكل تيارات رطبة غربية، ويبدأ تأثيره من هذا الصباح بهطولات مطرية غزيرة مصحوبة بالعواصف الرعدية والبرد في الساحل، ويمتد سريعاً إلى الشمال والشمال الشرقي، حيث تكون حلب وإدلب الأكثر تأثراً.

وأوضح المتهبّ الجوي حسان أحمد جردي في تصريح لصحيفة «الحرية» أن الهطل سيكون ثلجياً فوق 1400 متر، وينخفض يوم الخميس إلى 1300 متر في الجبال وأقصى الشمال والجزيرة.

كما تنخفض الحرارة بشكل ملحوظ لتصبح أدنى من معدلاتها بـ 5 - 10 درجات في الشمال، و2 - 5 درجات في باقي المناطق، مع أجواء شديدة البرودة وصقيع وتشكل جليد في الجبال وبعض المناطق الداخلية.

وأضاف جردي إن الرياح ستكون نشطة إلى شديدة مع هبات تتجاوز 75 كم/سا في الساحل والوسط والجنوب، فيما يكون البحر هائجاً بأمواج تتجاوز ثلاثة أمتار، ما يهدد الملاحة البحرية، وتشتد الفاعلية الجوية بعد ظهر ومساء اليوم لتشمل معظم المناطق بما فيها دمشق.

الأجهزة الكهربائية ترتفع 30 بالمئة مجدداً والمواطن يواجه عبء الصيانة



ضوابط بهذا الخصوص، وهو ليس من اختصاص الجمعية ولا سلطة لها عليه. وشدد الريحاني على وجود فوارق سعرية في أجور الصيانة بسبب تعدد مستويات الجودة لقطع التبديل والإصلاح؛ فالقطع منخفضة الجودة رخيصة لكنها تسبب أعطالاً متكررة، بينما القطع المستوردة أو المصنعة محلياً بجودة عالية تكون أسعارها مرتفعة نتيجة تعدد حلقات الربح بين التاجر والعامل.

وختم بتأكيد أنه المهنة تعمل بشكل جيد وهناك تراخيص لمحات جديدة، لكن المشكلة تكمن في وجود محلات كثيرة غير مرخصة تعمل خارج نطاق الجمعية، وهو ما يحتاج إلى متابعة من قبل المحافظة.

أبسط بكثير من السابق ودون عوائق، مع تحسن الأسعار نتيجة اتساع مجال الاستيراد لكثير من الأشخاص. وأشار إلى أن التجار القدماء ما زالوا يسعون لتحقيق هامش ربح عالٍ، على عكس التجار الجدد الذين دخلوا السوق مؤخراً، ما غير وجه السوق وجعل حركته أفضل من السابق، وهو ما انعكس إيجاباً على الأسعار مقارنة بأيام النظام البائد حين ارتفعت الأسعار كثيراً، مؤكداً أن الفرق واضح وأفضل بنسبة 30٪.

ورغم التحسن الملحوظ في أسواق الكهرباء كما يرى رئيس الجمعية، إلا أن المواطن يشكو استمرار ارتفاع أجور الصيانة للأجهزة الكهربائية، مبيّناً لـ «الحرية» أنه لا توجد حتى الآن

الحرية – حسام قره باش

انتعشت أسواق الأدوات الكهربائية بعد سقوط النظام السابق بالتزامن مع هبوط سعر الصرف إلى 7 آلاف ليرة حينها، وانخفاض الرسوم الجمركية والضرائب، وإلغاء الحواجز، وانتهاء الإتاوات التي كانت ترفع الأسعار كثيراً، وبذلك انخفضت تكلفة البضائع على التاجر وتراجعت الأسعار مع بشائر النصر والتحرير، لكن بسبب الصعود اللاحق لسعر الصرف عادت الأسعار لترتفع مجدداً.

وفي هذا السياق، يوضح رئيس الجمعية الحرفية للأدوات الكهربائية والإلكترونية بدمشق محمد الريحاني في تصريحه لصحيفة «الحرية» أن نسبة الارتفاع في أسعار الأجهزة الكهربائية بلغت نحو 30٪، ورغم ذلك هناك ضعف في حركة بيع وشراء الأجهزة المنزلية، بينما تتركز الحركة النشطة والأقوى في مجال التمديدات الكهربائية، وخاصة في البناء وتجهيز البيوت والمعامل بما يتعلق بالكهرباء الصناعية.

وبعد عام من التحرير وإلغاء عقوبات قبصر وصحور مرسوم الإعفاء من غرامات التأخير للرسوم والضرائب، أوضح الريحاني أن السوق بات أكثر أريحية، وأصبح الاستيراد

44 ملم كمية أمطار بانياس وتحذيرات من المنخفض الجوي

الحرية – رفاه نيوف

أكد مدير مركز التنبؤ في طرطوس، عهد اسمندر، أن المحافظة تشهد اليوم منخفضاً جويًا شديد الفاعلية، بدأ بأمطار غزيرة في مدينة بانياس ترافقت بزخات من البرد، حيث بلغت كمية الأمطار المتساقطة خلال ساعات الصباح الأولى 44 ملم، فيما سجلت درجة الحرارة في المدن الساحلية 18 درجة مئوية. وأشار إلى أن الأمطار ستصل إلى مدينة طرطوس خلال الساعات القادمة، مع سرعة رياح تراوحت بين 30 و70 كم/سا. وحذر اسمندر خلال حديثه لصحيفة «الحرية» من استمرار تأثير المنخفض حتى مساء الخميس، حيث سيترافق مع أمطار غزيرة جداً أدت إلى تشكل السيول في الأودية والمناطق المنخفضة، إضافة إلى رياح جنوبية غربية قوية تتراوح سرعتها بين 35 و75 كم/سا، مع هبات قد تتجاوز 85 كم/سا خاصة على المرتفعات الجبلية.

ودعا إلى تجنب الاقتراب من مجاري الأودية ومناطق السيول، وتثبيت الأغراض القابلة للتطاير بفعل الرياح، وتأجيل الأنشطة البحرية والصيد خلال فترة التحذير.

وأضاف اسمندر أنه بعد انتهاء تأثير المنخفض مساء الخميس، ستستقر الأجواء تدريجياً، إلا أنها ستترافق مع موجة برد قارسة تستدعي الحذر الشديد، خاصة في ساعات الليل والصباح الباكر.

أزمة تتجدد كل شتاء

الصرف الصحي في أحياء حلب الشعبية

الحرية – جهاد اصطيف

تتجدد معاناة سكان مدينة حلب مع انسداد خطوط الصرف الصحي وارتفاع منسوب مياه الأمطار في الشوارع، مع بداية كل فصل شتاء، لتتحول العديد من الأحياء إلى مساحات غارقة في المياه الراكدة، وما يرافق ذلك من اختناقات مرورية ومخاطر صحية وحوادث متكررة.

الأحياء الشعبية.. واقع أكثر هشاشة..

تتأثر الأحياء الشرقية والشعبية من حلب بشكل خاص، مثل الفردوس، الصالحين، الشعار، بني زيد وغيرها، إذ نشأت هذه المناطق خارج المخططات التنظيمية الرسمية وعانت لسنوات طويلة من الإهمال الخدمي، وتفاقمت مشكلاتها بعد تعرضها لقصف مكثف خلال سنوات الحرب من قبل النظام البائد، ما انعكس على بنيتها التحتية التي ما تزال حتى اليوم بحاجة ماسة لإعادة تأهيل، وآخر مثال على حديثنا الشكوى التي وردتنا من قبل أهالي حي بستان الباشا بالقرب من مشفى زاهي أرق، بالرغم من معالجة المشكلة هناك.

أحمد مستو أحد سكان حي بستان الباشا يقول: إن أول ما يعانيه الأهالي هو تهالك الصرف الصحي وانتشار الروائح الكريهة في الشوارع، إضافة إلى الخوف من تسرب مياه الصرف إلى المنازل، وخاصة في المناطق المنخفضة، ويضيف إن السكان غالباً يضطرون إلى تنظيف محيط المصارف بأنفسهم، وهو عبء يضاف إلى أعباء المعيشة اليومية.



أما صالح ر ، فيشير إلى أن ما يعانيه الأهالي يتجاوز الصرف الصحي لمس أساسيات الحياة اليومية، كالكهرباء والمياه والنظافة، مؤكداً أن الواقع الخدمي في الحي يتطلب تدخلاً جدياً من الجهات المعنية لتحسين المرافق المتدهورة.

صيانة مستمرة ولكن !

يؤكد المهندس غيث بنود رئيس مديرية الصرف الصحي في قطاع السريان بحلب خلال حديثه لـ"الحرية" أن الأسباب الأكثر شيوعاً لضعف تصريف المياه تكمن في انجراف التربة وأوراق الأشجار ومخلفات القمامة التي تسد المصارف والعبارات، إضافة إلى التعديات العشوائية فوق خطوط

الصرف وسرقة الأغذية، هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى انسداد المجاري، ما يجعل الكثير من المصارف المطرية عاجزة عن استيعاب مياه الأمطار. ويشير بنود إلى أن الوضع يزداد سوءاً في حالات العواصف الرعدية والأمطار الغزيرة. مضيفاً: نقوم بتجهيز المصافي قبل وبعد العاصفة من خلال ورشاتنا التي تقوم بتعزيز بقايا التربة والأوساخ بشكل دوري، كما هو حال موضع الشكوى عند نزلة المشفى، مشدداً بالوقت نفسه الحفاظ على أغذية "الريارات" والمصافي المطرية ومنع التعدي عليها وسرقتها، خاصة من قبل "النباشين"، الأمر الذي يضر أحياناً إلى الجوء إلى لحام وجه الحديد – بالرغم

من أنه إجراء غير صائب – منعاً لتفاقم المشكلة والحد منها قدر الإمكان.

عمال الصيانة.. العدد لا يكفي

أحد عمال الصرف الصحي في مجلس المدينة يوضح أن الكوادر العاملة أقل بكثير من حجم العمل المطلوب، مشيراً إلى أن عملية تنظيف "الريارات" في حي ما تتزامن مع انسدادها في حي آخر بفعل الأتربة والنفائات.

ويكشف العامل عن حادثة إنقاذ طفلة كادت تسقط في عبارة صرف مكشوفة بسبب غمر الرصيف بالمياه، مؤكداً أن مثل هذه الحوادث قد تتكرر نتيجة غياب الغطاء المناسب للمصارف وعدم قدرة الشبكة على استيعاب المياه المتدفقة.

انعكاسات مباشرة على الحياة اليومية..

يشدد سكان الأحياء الشعبية على أن الخدمات الأساسية – الكهرباء، المياه، النظافة، والصرف الصحي – هي ركائز جودة الحياة في أي مجتمع، وعندما تغيب هذه الخدمات أو تتراجع جودتها، يندهور معها الوضع المعيشي للسكان، ويزداد الضغط الاقتصادي والصحي عليهم بشكل يومي. ومع كل شتاء، يعود المشهد ذاته: شوارع غارقة، مصارف مسدودة، صعوبة وصول الأطفال للمدارس، وحركة سير مشلولة، وبينما تستمر كوارث البلدية في العمل ضمن طاقتها المحدودة، تبقى الأزمة أكبر من الإمكانيات المتاحة، ما يجعل الحل الجذري مرهوناً بخطة شاملة لإعادة تأهيل البنية التحتية في المدينة، وخاصة في أكثر الأحياء هشاشة وتضرراً.

«التربية» تناقش ترخيص عدد من مراكز التعليم والتدريب المهني

الحرية – دينا عبد

ناقشت اللجنة الرئيسية لشؤون التعليم والتدريب المهني في وزارة التربية والتعليم اليوم إجراءات ترخيص عدد من مراكز التعليم والتدريب المهني في سوريا، إلى جانب دراسة طلبات نقل التراخيص وإلغائها، وذلك بهدف تنظيم قطاع التدريب المهني وتعزيز فاعليته. وخلال اجتماعها أكدت اللجنة أهمية دراسة واعتماد خطط عمل المراكز بما يساهم في تزويد المتدربين بالمعارف والمهارات اللازمة، للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية، من خلال تنفيذ برامج ودورات تدريبية وتأهيلية مهنية تُحدّد مدتها وفقاً لمناهج تدريبية مدروسة، تلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل وتدعم رفده بالكوادر المدربة والمؤهلة. وكذلك شددت اللجنة على ضرورة تحقيق التكامل بين الجانب العملي والمعلومات الفنية والنظرية، والالتزام بالأسس العلمية المعتمدة في العملية

التدريبية، بما يضمن رفع جودة مخرجات التعليم المهني. كما استعرضت اللجنة الإجراءات المتخذة لتذليل العقبات التي تواجه آلية منح التراخيص، وناقشت تحسين جودة التعليم المهني، وآليات متابعة المراكز المهنية والإشراف عليها، بما يحقق أعلى معايير الأداء والكفاءة. الجدير بالذكر فإن التعليم المهني



يزود الطلاب بالمعرفة والمهارات العملية اللازمة لممارسة مهنة أو حرفة معينة، حيث يجمع بين الدراسة النظرية والعمل، ويدرس في مدارس مهنية، وكليات تقنية، أو عبر برامج تدريب أثناء العمل، ويهدف إلى تأهيل الأفراد لوظائف مباشرة وتقليل البطالة بين فئة الشباب.

«البريد» يبدأ بصرف رواتب العاملين في مديريات التربية بعدة المحافظات

الحرية – مايا حروفوش

أعلنت المؤسسة السورية للبريد اليوم عن بدء صرف رواتب العاملين في جميع مديريات التربية في عدد من المحافظات، وهي (دمشق) "الصالة المركزية في الحجاز"، طرطوس، حمص، حماة، اللاذقية). موضحة أنه بإمكان العاملين بمديريات التربية استلام رواتبهم من كافة مكاتب المؤسسة بدءاً من اليوم الثلاثاء، على أن يتم لاحقاً الإعلان عن صرف رواتب العاملين في بقية المحافظات فور وصول الجداول والكتل المالية من مديريات التربية مباشرة. وفي سياق منفصل، أعلنت مؤسسة البريد عن البدء بصرف رواتب المتقاعدين على نظام التأمينات الاجتماعية، وذلك في كافة مكاتب المؤسسة المنتشرة في المحافظات.



بعد خمس سنوات من الانقطاع.. الثلوج تغطي الحسكة

الحرية – خليل اقطيني

بعد انقطاع لمدة خمس سنوات، استقبط سكان محافظة الحسكة صباح اليوم على رداء أبيض من الثلج يغطي الشوارع والساحات وسطوح المنازل والأراضي الزراعية.

السكان – ولاسيما الأطفال والياfeين- هرعوا إلى خارج المنازل للاستمتاع بمنظر الثلج وهو ينهمر كاسياً الأماكن التي ينهمر عليها باللون الأبيض، وذلك للهو واللعب والتقاط الصور في حالة نادرة لا تتحقق إلا كل بضع سنين فوق مناطق المحافظة.

مدير الزراعة المهندس عز الدين الحسو ذكر لـ"الحرية" أن محافظة الحسكة شهدت منذ فجر اليوم ثلوجاً غزيرة بالتزامن مع دخول الجبهة الثانية من المنخفض الجوي القطبي، وأكثر المناطق التي شهدت الهطلات الثلجية هي منطقتا الحسكة والقامشلي وريفيهما.

متوقعاً أن تتعرض مناطق المحافظة هذا اليوم لهطلات مطرية غزيرة مع عواصف رعدية على فترات ورياح شديدة، وتنتهي هذه الفعالية الجوية مع ساعات المساء، ولكن تصبح الأجواء صقيعية، وبالتالي لابد من الحذر من تشكل الصقيع هذه الليلة حتى صباح غد الثلاثاء، حيث تعود الأجواء للاستقرار العام فوق كافة مناطق المحافظة التي



مدير الزراعة : دخر للأرض وتحافظ على رطوبة التربة وتقضي على الآفات الزراعية

وأضاف الحسو إن الأمطار عمت جميع مناطق محافظة الحسكة خلال الساعات الـ 24 الماضية، حيث سجلت القحطانية أعلى نسبة هطل 40 ملم والجوادية 28 ملم والمالكية 21 ملم ، والقامشلي

تستقبل يومي الأربعاء والخميس فعالية جوية جديدة، إذ تعود الأمطار للهطل وتكون غزيرة ومصحوبة بالعواصف الرعدية، مع طقس بارد بشكل ملموس، نتيجة انخفاض واضح بدرجات الحرارة.

16 ملم، وعامودا 10 ملم والدرباسية 7 ملم.

موضحاً أن الأمطار والثلوج التي انهمرت مهمة جداً في الفترة الحالية خاصة لحقول القمح التي تمر هذه الفترة بمرحلة الإنبات للزراعات المبكرة، متمنياً أن تستمر الأمطار في المرحلة القادمة باعتبارها ستكون مهمة لمحصول القمح بشكل خاص، لكي يكون إنتاجنا من الذهب الأصفر هذا العام جيداً وأفضل من العام الماضي.

وأشار الحسو إلى التأخير الذي حصل بهطل الأمطار بداية موسم الشتاء الحالي، ما أدى إلى تراجع الزراعات البعلية، لكن في الفترة الأخيرة تحسنت الهطلات المطرية والأمور مباشرة في حال استمرار الأمطار في الفترة القادمة.

لافتاً إلى أن الأمطار والثلوج دائماً يكون تأثيرها إيجابياً ومفيداً للمحاصيل الزراعية. حيث تعتبر الثلوج بمثابة دخر للأرض، وخصوصاً أنها تساهم في السقاية وتؤدي إلى الحفاظ على رطوبة التربة، وتقليل انتشار الآفات الزراعية. الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج محاصيل نظيفة وخالية من المبيدات بسبب البيئة الباردة.

يذكر أن آخر مرة شهدت فيها محافظة الحسكة هطل ثلوج كانت يومي 12 و 13 شباط 2020. حيث غطت الثلوج جميع مناطق المحافظة وبلغت سماكتها في ناحية الهول شرق مدينة الحسكة 20 سم.

نتيجة الأمطار الغزيرة

استنفار ورشات الصرف الصحي بدرعا لمعالجة الاختناقات

الحرية – وليد الزعبي

أكد مدير عام شركة الصرف الصحي في درعا المهندس فارس عثمان، أنه جرى استنفار جميع ورشات وكوادر الشركة منذ بدء المنخفض الجوي شديد الفعالية الذي تمر به البلاد حالياً، وذلك لمعالجة أي اختناقات طارئة قد تحصل في شبكات الصرف الصحي نتيجة غزارة الأمطار وكثافة تدفق المياه إلى تلك الشبكات.

وأوضح في تصريح لـ"الحرية" أن الأعمال تتم بالتنسيق الكامل مع مجلس مدينة درعا ضمن المدينة وبالتعاون مع ورشاتها وخاصة لجهة فتح وتسليك المطريات المستعصية، مبيناً أن العمل يتم في ظروف جوية قاسية وعلى مدار الساعة والتدخل فوري وخاصة في حلّ مشكلات الأفبية السكنية التي طاف بعضها بالمياه العائدة من مجرور الصرف الصحي نتيجة غزارة تدفق مياه الأمطار إلى الشبكات المتصلة معها.

وذكر أنه يتوافر لدى الشركة ثلاثة صهاريج لنضح وتسليك مجاري الصرف الصحي يتم تشغيل اثنين منها في مدينة درعا والثالث في الأرياف، وهي تلاقي ضغطاً شديداً في طلب خدماتها حيث توجد في المحافظة 76 وحدة إدارية فيها شبكات صرف صحي ولا يحوز معظمها على آليات تسليك ونضح والعبء كله تقريباً ملقى على عاتق شركة الصرف الصحي، على أمل أن يتم مستقبلاً تعزيز آليات الشركة الفنية.



إجراءات عاجلة لكبح استنزاف المياه

الجوفية في درعا

الحرية – عمار الصباح

أصدرت محافظة درعا تعميماً رسمياً يقضي بالتشديد على منع حفر الآبار العشوائية المخالفة، في خطوة تهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية والحد من استنزافها الجائر.

وأكد التعميم على ضرورة التزام أصحاب الحفارات بتسوية أوضاعهم وإدخال حفاراتهم إلى مرآب مديرية الموارد المائية حتى تاريخ أقصاه 15 كانون الثاني القادم، مع مصادرة أي حفارة غير مرخصة سواء كانت عاملة أو متوقفة، وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص.

ودعت المحافظة المواطنين إلى عدم اللجوء لحفر الآبار المخالفة أو تعزيلها، تحت طائلة المساءلة القانونية والإحالة إلى القضاء المختص لصاحب الحفارة أو العقار.

وشددت المحافظة على ورشات الصيانة بعدم استقبال أو تنفيذ أي أعمال تخص الحفارات المخالفة، ما لم يكن لديها أمر حركة نظامي للصيانة ومحدون عليها اسم الورشة، تحت طائلة المساءلة القانونية وإغلاق الورشة في حال المخالفة.

ويأتي هذا التعميم بعد يوم واحد من اجتماع تنسيقي رفيع المستوى شهدته المديرية العامة



للموارد المائية، لبحث ملف الحفر العشوائي للآبار وما يترتب عليه من استنزاف خطير للمياه الجوفية، وذلك بحضور معاون وزير الطاقة

لشؤون الموارد المائية المهندس أسامة أبو زيد، ومدير عام الهيئة العامة للموارد المائية المهندس أحمد الكوّان، إلى جانب مسؤولي قطاع المياه في المحافظة.

وركز الاجتماع على تقييم الواقع المائي الراهن ووضع إجراءات عملية وفورية للحد من المخالفات التي تهدد مصادر المياه، ولا سيما تلك التي تنعكس بشكل مباشر على تأمين مياه الشرب واستدامتها في ظل تزايد مؤشرات الشح المائي.

وأكد المجتمعون ضرورة تشديد الرقابة على عمليات الحفر غير المرخصة، وتعزيز التنسيق

بين الجهات المعنية، مع إشراك المجتمع المحلي في حماية الثروة المائية باعتبارها مسؤولية وطنية مشتركة.

ونقلت "الحرية" عن مدير الموارد المائية في درعا هاني شاكر عبد الله قوله، إن الآبار المخالفة شهدت انتشاراً واسعاً حتى ضمن المخططات التنظيمية، وكذلك في المناطق الزراعية ما ساهم في استنزاف المياه الجوفية، وهو ما أثر بشكل واضح على مصادر المياه.

وكشف عن إجراءات للحد ما أمكن من الاستمرار الحاصل من المخزون الجوفي، من أبرزها وقف الحفر العشوائي للآبار واتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين، ومصادرة الحفارات المخالفة.

إعادة الإعمار تبدأ من التعليم المهني والتجربة الفنلندية نموذج يحتذى

الحرية – إلهام عثمان

أكد مدير عام غرفة تجارة دمشق، الدكتور عامر خربوطلي، أن التعليم المهني يشكل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في سوريا، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة للسياسات التعليمية الحالية.

وفي حديث خاص لصحيفة "الحرية"، أوضح خربوطلي أن تمت إقامة ورشة عمل ناقشت خلالها الآفاق المستقبلية للتعليم المهني في سوريا، حيث جرى التواصل مع خبراء من فنلندا الذين عرضوا تجربتهم الرائدة والناجحة على مستوى الاتحاد الأوروبي والعالم.

فجوة الأرقام

ولفت خربوطلي إلى التباين الصارخ في توجهات الطلاب نحو التعليم المهني بين سوريا ودولة متقدمة كفنلندا، ففي الوقت الذي يتوجه فيه نحو ٤٣% من طلاب فنلندا إلى التعليم المهني مقابل النسبة المتبقية للتعليم العام، لا يستقطب التعليم المهني في سوريا أكثر من ٣% من الطلاب.

مشكلة لم تجد طريقها للحل

وأوضح أن هذا التباين يعكس إشكالاً هيكلياً وفجوة عميقة تفصل بين ما يقدمه النظام التعليمي وما يحتاجه سوق العمل السوري بجميع مكوناته، سواء في القطاع العام أو الخاص، أو في قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والتكنولوجية. وأكد أن السوق تبحث عن أشخاص مهنيين أكفاء وليس فقط عن أصحاب شهادات جامعية، إلا أن عددهم قليل جداً، ما يثبت أن المشكلة لم تجد طريقها للحل حتى الآن.



حاجة أكثر إلحاحاً

وأشار خربوطلي إلى أن إعادة الإعمار والاقتصاد المتجدد في سوريا يفرضان الحاجة الماسة إلى التعليم المهني، قائلاً: «إذا كانت فنلندا، وهي دولة غنية ومتقدمة، تحتاج إلى هذا العدد الكبير من المحترفين المهنيين، فإن الحاجة تصبح أكثر إلحاحاً للاقتصاد السوري الخارج من مرحلة تراجع ودمار هي الأصعب في تاريخه الحديث».

وأضاف إن مرحلة إعادة البناء والإعمار هي الأهم، وتتطلب جيشاً من الكفاءات المهنية المتدربة والمتخصصة والقادرة على دخول سوق العمل مباشرة، مع ما يتطلبه ذلك من خبرات ومهارات عملية ونظرية عالية.

النموذج الفنلندي خارطة طريق للإصلاح..

واستناداً إلى التجربة الفنلندية المتطورة، قدم خربوطلي مجموعة من المتطلبات الأساسية لإصلاح مسار التعليم المهني في سوريا، أبرزها ضرورة وجود مسار أكاديمي/ مهني متكامل يتيح الدخول المباشر إلى سوق العمل، مع التركيز على الجانب العملي بحيث لا تقل نسبة التدريب والتجربة العملية أثناء الدراسة عن ٧٠% من الوقت المتاح.

كما شدد على أهمية الاعتراف بالخبرات والمعارف والهوايات والمهارات السابقة لدى الراغبين بالتعليم المهني والبناء عليها، ليكون المسار اختيارياً لا إجبارياً، مؤكداً على ضرورة تطبيق معايير جودة عالمية لقياس

كفاءة التعليم المهني، وهو ما لا يتوفر حالياً في التجربة السورية، مشيراً إلى أن ٥٠% من رواد الأعمال يبدؤون مسيرتهم قبل سن الثامنة عشرة.

وأضاف إن الإصلاح يتطلب وجود تشريعات ومهارات وطنية تحاكي أولويات التنمية الاقتصادية، في إطار رؤية مستقبلية واضحة، وخلق شراكات فعالة مع الشركات والمؤسسات للتدريب أثناء الدراسة، بدلاً من الاقتصار على إطار التلمذة الصناعية التقليدي المعمول به حالياً.

كما دعا إلى وضع خريطة واضحة للمهارات والخبرات المطلوبة في سوق العمل، والتشبيك مع أصحاب الأعمال المستفيدين من التعليم المهني، سواء من غرف التجارة أو الصناعة أو الزراعة، مؤكداً أن ذلك أمر بالغ الأهمية لسوريا.

وأشار أيضاً إلى ضرورة التطوير المستمر لبرامج التعليم المهني والخبرات المتراكمة للمدرسين، واستخدام الذكاء الاصطناعي والمهارات الإبداعية، وصولاً إلى أعلى درجات المعرفة الفنية والتقنية والتعليمية عبر الكليات التطبيقية، وهو مسار غير مكتمل في سوريا حتى الآن.

جيش من الكفاءات

وختم خربوطلي حديثه بالتأكيد على أن نجاح أي نظام تعليم مهني يعتمد بشكل حاسم على الربط الفعال بين مخرجات هذا التعليم بجميع تفرعاته (صناعي/ تكنولوجي/ تجاري) ومتطلبات أسواق العمل بمختلف مكوناتها، مضيفاً إن سوريا الجديدة واقتصادها المتجدد، المعتمد على المبادرة الفردية والاقتصاد الحر التنافسي، يحتاج إلى جيش من الكفاءات المهنية المتدربة والمتخصصة والقادرة على المنافسة والدخول الفوري إلى سوق العمل.

على أعتاب العام الجديد

الحرية – رجا عبيد

مع بداية كل عام، تتجدد الأملاني بتحقيق الأهداف والنجاحات، حيث يودّع الناس عاماً مضى ويستقبلون عاماً جديداً محملاً بالأمال والتمنيات بالسعادة والصحة وتطوير الذات والتعاون، وترافق هذه اللحظة عادةً قرارات شخصية للسنة الجديدة، وتعبير عن الحب والأمنيات الطيبة للأهل والأصدقاء والزلاء، يرى كثيرون أن العام الجديد فرصة للتغيير والتجديد في حياتهم اليومية، فيما تختلف الأمنيات من شخص لآخر تبعاً لظروفهم وتحدياتهم.

الأمل بوطن مستقر

تقول هنادي محمد، وهي متقاعدة: «دوماً عند البدايات يحمل كل منا أمل بتحقيق الأمنيات، وأمل بشيء مختلف أو مفقود يمكن تداركه، هذا العام تحديداً توحدت آمالنا بوطن مستقر آمن، فيه ما يكفي من الرخاء لنعيش حياة طبيعية بلا مغالاة ولا إحصاف، نرجو من الله أن يكتب لنا الخير وأن تكون الأيام القادمة مليئة بالألفة والمحبة، وأن نكون يداً بيد في بناء وطن سليم ومعافى».

هندسة الأهداف طريق النجاح..

وترى شمس العلي أن طريق الإنسان الصحيح المتوازن يتحدد بهندسة أهدافه وفق أولويات تضمن له الراحة والسلام الداخلي، ثم إنجازات عملية تصون له العيش الكريم، وتوضح أن ذلك يكون بوضع خارطة تتصدرها

الأساسيات، يليها ما هو كمالي، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتوفير بدائل موثوقة عند الحاجة.

آمال وطموحات لعام 2026

من جانبها، تؤكد الاستشارية الأسرية وفاء عبيد أن عام 2026 على الأبواب، نحمل إليه كل ما رسمناه في 2025 من آمال وطموحات، مع السعي للتغيير نحو الأفضل، وتضيف: «لا نرجع خطوة إلى الوراء، بل نمضي بعقل وفكر وهدف، مثل البطل الذي يعيد المحاولة للتخلص من العلاقات المضرة، ويدخل السنة الجديدة بقدم ثابتة وقلب وعقل نحو النجاح»، مستشهدة بقوله تعالى: «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم».



دعوة للتغيير الإيجابي

وفي سياق الحديث عن مسؤولية الإنسان في صناعة التغيير، شددت الأخصائية الاجتماعية سمر شرفاوي على البعد القرآني الذي يحمل الفرد والمجتمع مسؤولية الإصلاح الذاتي قبل أي تحول خارجي، مستندة إلى القاعدة القرآنية التي تجعل الإنسان محور الإصلاح والتجديد بقوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، مؤكدة أن هذه دعوة ربانية لتحميل الإنسان مسؤولية التغيير الفردي والمجمعي.

نجاحات جديدة كل يوم

وتضيف شرفاوي: «بداية كل نهار علينا أن نرسم نجاحات جديدة، فما بالك ونحن نستقبل عاماً جديداً ننسج فيه الماضي بما يحمله من خيالات، ونختزل منه الدروس والعبر لنصنع بها مستقبل أجمل ونجاحات مبهرة تفتح أبواب الفرج والسعادة، فالعقلية الناضجة والمتفائلة قادرة على تحويل الأهداف الصغيرة إلى إنجازات كبيرة».

الأرض تتسع بقدر آمالنا

عام جديد بروح جديدة مفعمة بحب الحياة، بهمة عالية وتحدٍ عنيد لمطباتها، الأرض ستستسع بقدر آمالنا، فالعام الجديد صفحة بيضاء ناصعة نخط عليها أحلامنا وطموحاتنا، فرصة ذهبية لنبدأ من جديد، نصح أخطاء الماضي، ونحقق ما عجزنا عن تحقيقه، مع كل بداية عام تتجدد العزيمة والإرادة، وتنتفح آفاق جديدة نحو مستقبل نعيشه بالأمل والتفاؤل والمحبة.

بلا مجاملات

نقل تلفزيوني
«ع الكيف»!

إبراهيم النمر

انتهت الجولتان الأوليان من دوري «براييم» للمحترفين بكرة القدم، الذي كان يسمى سابقاً «دوري الممتاز»، لكن الكثير من علامات الاستفهام لا تزال تُرسم حوله، خاصة فيما يتعلق بالنقل التلفزيوني على قناة «براييم»، النقل لم يكن مقبولاً على الإطلاق بالنسبة للجمهور السوري، وأقل ما يُقال عنه إنه كان «تقنية ذر حالك»!

وأنا بدوري أضُم صوتي إلى صوت جمهورنا: نحن لا نريد الدوري والكأس فحسب، بل نريد نقلًا تلفزيونيًا يليق بنا، وكما يقال «مثل العالم والناس».

فهل ننتظر قليلاً حتى تصل معدات أقوى وتقنية أفضل في الجولات المتبقية؟ أم أن كل هذا مجرد وعود وأقاويل لا صحة لها من الشركة الراعية التي فازت بحقوق بث الدوري، والتي عملت على منع أي وسيلة إعلامية من نقل أو تصوير اللقطات إلا بموافقتها؟

كل ذلك يبدو حبراً على ورق، إذا أردنا أن نرتقي إلى مستوى التطور والتقنية التي نسمع عنها ولا نراها، نحن يعيدون جداً عن تحقيق أدنى مستويات النتيجة الإيجابية لدورينا، الذي تأخر أساساً في انطلاقته.

تخيّلوا لو أن دورينا يُنقل مثل أي دوري في العالم! ما الذي ينقصنا؟

لا صوت واضح، ولا صورة مستقرة، ولا تعليق محترف يجذب المشاهد لمتابعة مجريات المباراة، هذا يعني أننا نحتاج إلى الكثير كي ننهض برياضتنا، حتى تكون في مصاف دول الجوار على أقل تقدير.

لا ينبغي الاستخفاف بعقول جمهورنا الرياضي، ولا بذوقه. علينا إنهاء هذه المظاهر السلبية في الفترة القريبة المقبلة، والعودة إلى روح المنافسة والتحدى، والتفكير بالبحث عن المواهب الجديدة وضوئها إلى منتخبنا الوطنية، التي تنتظرها استحقاقات مهمة في عام 2026.

ليكن هدفنا الارتقاء بمستوى الدوري، خاصة مع وجود المحترفين الأجانب، الذين نتوقع أن يشكّلوا إضافة ما، علماً أن في دورينا من اللاعبين السوريين من هم أفضل منهم بكثير!

حصاد كرة القدم السورية عام 2025..

تخطيط داخلي ونتائج مقبولة خارجياً



السابق جهاد الحسين مديراً فنياً للمنتخب خلفاً للمدرب ماهر بحري.

مشاركة مقبولة للمنتخب في
كأس العرب

شارك منتخبنا في نهائيات كأس العرب في قطر بمشاركة 16 فريقاً عربياً حيث نجح خلافاً للتوقعات في التأهل للدور الثاني من مجموعته التي ضمت منتخبات قطر وتونس وفلسطين بعد الفوز على تونس 1-0، والتعادل مع قطر 1-1، ومع فلسطين سلبياً، قبل أن يودع البطولة أمام المنتخب المغربي المتوج باللقب 0-1. المشاركة العربية كشفت عن بعض الوجوه الواعدة التي يمكن الاعتماد عليها في المنتخب خلال الفترة المقبلة على غرار الحارس الياس هدايا ومحمد الصلخدي وأحمد فقا.

انتخاب اتحاد جديد بقيادة
فراس تيت

انتخب فراس تيت رئيساً لاتحاد كرة القدم خلفاً لصلاح رمضان في الانتخابات الذي جرت مطلع شهر كانون الأول الحالي متفوقاً على منافسه الحكم الدولي السابق جمال الشريف.

الانتخابات أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط الرياضية بعد قرار الجمعية العمومية إلغاء شرط الشهادة العلمية للترشح.

بعد تصدره منافسات مجموعته التي تضم منتخبات ميانمار وباكستان وأفغانستان بتحقيقه 5 انتصارات متتالية. تأهل المنتخب بقيادة المدرب الإسباني خوسيه لانا لايعد إنجازاً وفق المراقبين بالنظر إلى ضعف الفرق المنافسة في المجموعة، خاصة أن تطلعات الجمهور السوري كانت تتجه نحو التأهل لنهائيات كأس العالم وهو مالم يتحقق حتى الآن.

تأهل المنتخب الأولمبي
لنهائيات آسيا وتولي جهاد
الحسين القيادة الفنية

تأهل منتخب سوريا الأولمبي لكرة القدم إلى نهائيات كأس آسيا تحت 23 عاماً المقررة مطلع عام 2026 في السعودية بعد فوزه على منتخب طاجكستان بهدف نظيف في التصفيات المؤهلة إلى النهائيات الآسيوية التي أقيمت في العاصمة الطاجيكية دوشنبه في شهر أيلول الفائت.

وتصدر منتخبنا الوطني المجموعة الحادية عشرة برصيد 9 نقاط، بينما احتل الغلبين المركز الثاني برصيد 6 نقاط، أما طاجكستان فقد حلت بالمركز الثالث برصيد 3 نقاط، بينما بقي نيبال أخيراً بلا نقاط.

وعلى الرغم من نجاح المنتخب في التأهل قررت اللجنة الفنية المشرفة على اتحاد كرة القدم تعيين لاعبين دولي

الحرية – حاتم شحادة

عاشت كرة القدم السورية مرحلة انتقالية في عام 2025 بعد التغييرات الكبيرة التي شهدتها سوريا إثر التحرير من النظام البائد حيث دخلت كرتنا بداية في فراغ اداري دام عدة أشهر بعد استقالة الاتحاد السابق بقيادة صلاح رمضان وحتى تولي اتحاد جديد أواخر العام بقيادة اللاعب السابق فراس تيت، وفيما يلي أبرز محطات كرة القدم السورية عام 2025.

نتويج أهلي حلب بلقب الدوري
بعد غياب 20 عاماً

أقيم الدوري السوري من موسم 2024-2025 بنظام التجمع بسبب التطورات الجارية في البلاد وأسفر عن نتويج أهلي حلب باللقب بعد غياب عشرين عام عن منصات التتويج. جاء نتويج أهلي حلب بقيادة مدربه أحمد هوشا بعد نيله 9 نقاط في التجمع النهائي الذي أقيم في دمشق مقابل 7 نقاط للكرامة ومثلها لحطين وأخيراً 5 نقاط للوحدة.

انطلاقة متواضعة للدوري
الجديد

انطلقت النسخة الجديدة من الدوري السوري لموسم 2025-2026 بداية شهر كانون الثاني الحالي بإقامة جولتين حتى الآن وبمشاركة 16 فريقاً بعد إلغاء الهبوط، وكانت بداية الدوري باهتة على الصعيد التنظيمي في ظل أرضيات الملاعب السيئة لأغلب الملاعب والنقل التلفزيوني الرديء وضعف الحضور الجماهيري.

فنياً لم تختلف الصورة كثيراً عن الجانب التنظيمي حيث غابت الإثارة والندية عن أغلب المباريات، ولم يظهر اللاعبين المحترفين الأجانب في الأندية بالمستوى المأمول، على أمل التحسن في المستوى الفني في الجولات القادمة.

تأهل المنتخب الأول لنهائيات
كأس آسيا

شهد عام 2025 تأهل المنتخب السوري للرجال إلى نهائيات كأس أمم آسيا لكرة القدم المقررة في السعودية عام

اليوم.. ختام مباريات الدور الأول لكأس أمم إفريقيا

وفي المجموعة السادسة تلتقي الغابون مع ساحل العاج تمام العاشرة مساءً، وفي ذات المجموعة تلتقي موزمبيق مع الكاميرون.

تتصدر ساحل العاج ترتيب المجموعة برصيد 4 نقاط متقدمة بفارق الأهداف عن الكاميرون، بينما تأتي موزمبيق في المركز الثالث برصيد 3 نقاط وأخيراً الغابون من دون رصيد. وكانت مباريات الأمس أسفرت عن تأهل منتخبات نيجيريا وتونس وتنزانيا عن المجموعة الثالثة، حيث فازت نيجيريا على أوغندا 2-0 وتعادلت تونس مع تنزانيا 1-1.

وتصدرت نيجيريا المجموعة برصيد 9 نقاط مقابل 4 نقاط لتونس ونقطتين لتنزانيا، وستلاقي تونس منتخب مالي في الدور الثاني بينما تواجه تنزانيا منتخب المغرب مستضيف البطولة. كما تصدرت السنغال المجموعة الرابعة برصيد 7 نقاط بفارق الأهداف عن الكونغو الديمقراطية مقابل 3 نقاط لبنين وأخيراً بوتسوانا من دون نقاط.

الحرية – حاتم شحادة

يسدل الستار اليوم الأربعاء على منافسات الدور الأول من بطولة كأس أمم إفريقيا بكرة القدم المقامة في المغرب حتى 18 من الشهر الحالي، بإقامة مباريات الجولة الثالثة من المجموعتين الخامسة والسادسة.

في المجموعة الخامسة يتطلع المنتخب الجزائري المتأهل سلفاً إلى تأكيد صدارته للمجموعة عندما يلاقي منتخب غينيا الاستوائية تمام السابعة مساءً، بينما يلاقي المنتخب السوداني الذي ضمن تأهله أيضاً للدور الثاني كأفضل ثالث على أقل تقدير نظيره منتخب بوركينا فاسو في ذات التوقيت. ويتصدر المنتخب الجزائري ترتيب المجموعة برصيد 6 نقاط مقابل 3 نقاط لبوركينا فاسو التي تتقدم بفارق الأهداف عن السودان، وتتخيل المجموعة غينيا الاستوائية من دون رصيد.



رمزيات الألوان في الفن والحياة وبهجة التجدد!



طبيب أعشاب ينصح بقائمة من الأعشاب للوقاية من أمراض العصر

الحرية - مايا حروفوش

في زمن انتشرت فيه الأغذية المصنّعة ومشاركتها للسوريين موائدهم، ترتفع الأصوات المحذّرة من مخاطر تلك الصناعات على الصحة العامة، فجميع الدراسات الطبية التي انتشرت مؤخراً أثبتت ضلوع أصناف كثيرة من الأغذية المصنّعة في حدوث أمراض خطيرة، وخاصة ما تسمى «أمراض العصر» وفي مقدمتها السرطان والجلطات.

طبيب الأعشاب عبد العزيز حمود العلي أكد في تصريح لصحيفة «الحرية»، أن الأغذية المصنّعة وارتفاع مؤشرات التلوث البيئي بدءاً من الغازات المنبعثة من الآلات وانتهاءً بسفافية المزروعات بالمياه الآسنة تشكل عوامل خطيرة في حدوث الأمراض المعضلة. وعزّز العلي دراسته بكثير من الأمثلة والتجارب التي أثبتت صحة فرضياته، وأشار أيضاً إلى ارتفاع نسبة الأمراض بالجلطات القلبية والسكتات بين الشباب لأسباب تتعلق بالاضطرابات النفسية.

[| تفاصيل أكثر على الموقع](#)

تواريخ دموية متتابعة.. شفيق اشتي يستدعي «روح بالميرا»

[| تفاصيل أكثر على الموقع](#)



من ميرا إلى العالم.. رحلة بابا نويل من القداسة إلى الثقافة الشعبية

[| تفاصيل أكثر على الموقع](#)

كيف ستعيد سوريا رسم اقتصاد الشرق الأوسط في 2026؟

يسرى المصري

الفجر السوري ..ليس كلمة فقط بل هو معانٍ وعمل وأمل عندما تتحول العقوبات إلى استثمارات والتحرير إلى ازدهار..ولا نبالغ إذا توقعنا أننا أمام خريطة جديدة للثراء ..فالتجارب العالمية تؤكد أن الإخلاص والصدق بالعمل بعد الحروب والانهيئات الاقتصادية والاجتماعية نجحت في تحويل بلادها الى نمور اقتصادية ومراكز مالية عالمية ..

ورما يكون السؤال كيف ستعيد سورية رسم اقتصاد الشرق الأوسط في 2026؟

والجواب بدأ منذ عام منذ التحرير بدأ التحول من الحصار إلى القيادة التي تنظر بعين ثاقبة وواقعة لتوجيه الرحلة السورية نحو مركز مالي عالمي، ومع اختفاء الصغرين تبدأ النهضة الجديدة مع قصة ليرة نهضت من الركام لتعيد مجدها الضائع ..

مع بداية العام 2026 تفتح سوريا خزائنها أمام الاستثمارات العالمية الواقفة على أبواب دمشق..بعد طول انتظار جاءت نقطة التحول.. وسيرى العالم كيف سيغير رفع العقوبات وجه سوريا الاقتصادي للأبد..

هاهي الشام تفتح أذرعها للجميع ..من التحدي إلى الفرصة ..السوريون بأيديهم أولاً سيننون أضخم معجزة اقتصادية في المنطقة..هذه هي المعادلة السورية الجديدة بعد عام التحرير

سويغت يعود.. فهل تعود معه أعلام الازدهار السوري ..ماهي إلا رهانات 2026 الاقتصادية الكبرى .. والزراعة السورية في مقدمة القاطرة الاقتصادية والمحطات ستكون متتابعة من تأمين الخبز إلى تصدير الازدهار.. بتوفيق من الله وإخلاص الجهود ..

تحقق المعادلة إنه الطائر السوري يحلق فوق دمشق بأجنحته الذهبية ليكون عام 2026 عام سوريا الذهبي حيث يجتمع السوريون يداً بيد يصنعون من إرادة التحرير منصة لازدهار وطنهم وتحسين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ويعيدون إعمار بلادهم واقتصادهم ومعيشتهم برؤية صادقة مخصصة لا تحتمل التقسيم أو الطائفية بإرادة ورؤية صريحة من الرئيس أحمد الشرع والحكومة السورية .

من هذه الأرض التي حملت جراحاً .. تبدأ الآن قصة جديدة تكتب بأحرف الذهب. عام 2026 لم يعد مجرد رقم يضاف إلى التقويم، بل هو الصفحة البيضاء التي سينقش عليها الاقتصاد السوري ملحمة الجديدة .

بعد سنوات كانت فيها الحسابات الاقتصادية تُحصى الخسائر، ها هي الأرقام اليوم تستعد لاحتراب المكاسب. العام الجديد لا يحمل للسوريين مجرد تغييراً في التقويم، بل يحمل تحولاً في المسار من اقتصاد الصمود إلى اقتصاد الصعود، ومن تحديات العقوبات إلى فرص الاستثمارات، ومن عملة تكافح للبقاء إلى عملة تُعيد اكتشاف قيمتها الحقيقية.

[| تفاصيل أكثر على الموقع](#)

